التنمية العمرانية المستدامة لقرية الدير
مركز طوخ – محافظة القليوبية
منظور جغرافى ـ باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

السيد عبدالحق سعادة*

Elsayed.abdelhak"art.asu.edu.eg

ملخص

بالرغم من تضاعف الحجم السكانى للريف في العالم والذى بلغ ٣,٧ مليار نسمة عام ٢٠٢٢م إلا أن المناطق الريفية لم تنل حظها من التنمية مقارنة بالمدينة، وبخاصة التنمية العمرانية المستدامة بمعناها الشامل والذى يضع فى اعتباره البيئة العمرانية بما تضمه من كتلة سكنية ومنشآت خدمية وبنية أساسية.

وتم اختيار قرية الدير التابعة لمركز طوخ بمحافظة القليوبية نموذجا للقرية الريفية المصرية كإحدى القرى المتميزة بموقعها وشهرتها الواسعة بزراعة محصول الفراولة، حيث تم تناول إمكاناتها من خلال التعرف على استخدامات الأرض والواقع العمرانى والسكانى والخدمى والاقتصادى من أجل النهوض بالبيئة العمرانية للقرية.

واعتمدت الدراسة على الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية مع العديد من الفئات مثل موظفى الوحدة المحلية بالقرية، وقيادات مجلس مدينة طوخ بالإضافة إلى استمارات الاستبيان.

وتم تطبيق بعض المناهج والأساليب مثل المنهج الوصفى والتحليلى والاستنتاجى والأساليب ممثلة في تطبيق بعض مؤشرات التنمية، بالاستعانة بنموذج SWOT، للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بمنطقة الدراسة. بالإضافة إلى تطبيق بعض المعاملات الإحصائية ، والتقنيات الحديثة (GIS) بما تضمه من أدوات التحليل المكانى Arc Toolbox التي يتيحها برنامج Arc GIS .

وتوصل البحث من خلال المؤشرات إلى بعض النتائج والتوصيات جاء مضمونها أن نقاط الضعف تطغى على نقاط القوة، علاوة على تفوق عوامل الفرص على عوامل التهديدات، ويعنى ذلك أن نقاط الضعف يقابلها فرص، ونقاط القوة يقابلها تهديدات، لذلك يمكن تعظيم الفرص ودمجها مع نقاط الضعف واستغلال ذلك فى تقزيم نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة، وكذلك استغلال نقاط القوة فى مقابلة التهديدات، وذلك من خلال الاستراتيجيات التى اتبعها البحث فى تحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية: التنمية العمرانية المستدامة – التنمية الريفية – المنشآت الخدمية – جودة الحياة – البنية الأساسية . القرية الريفية

---

*أستاذ مساعد ـ قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ـ كلية الآداب – جامعة عين شمس

مقدمة

تعد التنمية العمرانية المستدامة أحد أوجه التنمية المستدامة، ومن أهم الضرورات وذلك لأهميتها فى الحفاظ على المحرك الأساسى للتنمية ألا وهو العنصر البشرى، الذى يعد الركيزة الأولى لتحويل سكان الريف من معولين من قبل سكان الحضر إلى عائلين لهم، مما ينعكس على زيادة الناتج القومى، وبالتالى على معدل زيادة دخل الفرد، وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع مؤشرات جودة الحياة لسكان الريف ويساعد على خلق بيئات عمرانية مستدامة لديها اكتفاء ذاتى من الخدمات الصحية والتعليمية وشبكات البنية الأساسية، بالإضافة إلى توفر فرص عمل تسهم فى زيادة دخلهم، وبالتالى تلاشى العديد من المشكلات مثل البطالة والهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليها من مشكلات عدة.

وتعرف التنمية العمرانية المستدامة بأنها عملية مستمرة تقوم بها أجهزة مستقلة تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تتفاعل مع الفكر السياسى لمتخذى القرار، وبذلك ينتهى الدور التقليدى للتخطيط العمراني؛ حيث يتحول التصميم الخاص بالمخطط العام إلى تصميم خاص بالعملية التنموية تنظيميا وإداريا مع توفير الأدوات اللازمة لتشغيلها، ومن هنا بدأ البعد الإدارى والتنظيمى يأخذ الأولوية فى توجيه عمليات التنمية العمرانية ، وبدأ التفكير فى وضع النظرية العلمية التطبيقية التى تحقق هذا الهدف وتتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [١] . **(أسعد على سليمان أبو غزالة: ٢٠١٠م)**

وتعنى التنمية العمرانية الاستغلال الأمثل لمكونات البيئة العمرانية من خلال الارتقاء بها من أجل توفير الاحتياجات الأساسية من سكن وخدمات وبنية أساسية ووسائل الاتصال، وذلك فى إطار المحددات والضوابط التى يفرضها المكان من موارد متاحة وضوابط وقيم اجتماعية وثقافية، مع الوضع فى الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إهدارها.

وبالرغم من تضاعف الحجم السكانى للريف في العالم والذى بلغ ٣,٧ مليار نسمة عام ٢٠٢٢م، إلا أن المناطق الريفية ممثلة في القرية لم تنل حظها من التنمية مقارنة بالمدينة، إلا أن الدراسات الحديثة بدأت تهتم بدراسة المناطق الريفية تحت عنوان "القرية الذكية"، على نسق المفهوم الذى ارتبط بالمدن فيما يعرف "بالمدن الذكية".

وتحظى المدن دائماً بالاهتمام أكثر من الريف، وربما يرجع ذلك إلى استحواذ المدن على القدرة المالية والمعرفية التى لا تملكها القرية، حيث كان الاتجاه البحثى لنمو وتطور القرى محدودا، ولكن فى الآونة الأخيرة ومع الاتجاه المتسارع نحو التحول الحضرى، اتجهت الأنظار نحو الأبحاث المرتبطة بالتحول الذكى للقرى الريفية لمعالجة

• تعد قرية الدير من القرى القديمة، اسمها الأصلى «دير نجطهر» وردت فى قوانين بن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى التحفة من أعمال القليوبية وفى قوانين بن مماتى قال وتعرف بـ "دير أولاد ختع" وفى دليل سنة ١٢٢٤هـ قال وتعرف بالدير وبـ«دير بني حرام» بولاية قليوب وورد معها فى الدليل المذكور ناحية أخرى بإسم "المتبركة" وصواب اسمها المنزلة المجاورة لناحية الدير، والظاهر أن الدير والمنزلة كانتا مشتركتين فى زمام واحد ثم فصلتا عن بعضهما فى تاريع سنة ١٢٢٨هـ. **(محمد رمزى ١٩٩٤.)**

الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وجاء ذلك ضمن ما يعرف بـ" القرى الذكية ... البنية التحتية الريفية ... جودة الحياة ... والتنمية المستدامة".

وقد أكد العديد من الأبحاث بوجود علاقة بين التنمية الذكية والمستدامة. Adamowicz (2020), Zavratnik, V., Kos, A., and Stojmenova Duh, E. (2018).، ووصف Zavratink et al. (٢٠١٨) والتنمية الذكية كعنصر من عناصر التنمية المستدامة ، في إشارة صريحة إلى أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، وعرض Chanak and Banerjee (2021) لكل من الذكاء والاستدامة كمفاهيم مترابطة تساهم في تحسين نوعية الحياة والمساواة ومؤشرات أخرى للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد تناولت دراسات عديدة مكونات القرى الذكية (SVs) فقد انتهت إلى أن هناك خمسة مكونات للقرية الذكية ألا وهى (التكنولوجيا، رأس المال البشري، الموارد المادية، الخدمات، والحوكمة)-Dobrota, L.M., Simescu, L.M., and Turek-Rahoveanu, M.M. (2020).

ويتشابه تخطيط القرى مع تخطيط المدن من حيث الهدف في حسن استثمار الأرض وتنظيم أنماطها داخل القرية وحولها وتوفير المرافق العامة والخدمات المجتمعية (الصحية والتعليمية) والبنى التحتية)، وإن كان التخطيط هنا يختلف من حيث الأسلوب والتطبيق عن تخطيط المدن وذلك لاختلاف الوظيفة واستخدامات الأرض بين القرية والمدينة وطبيعة العلاقات التي تربط كل منهما بالمحيط الاقليمي بالإضافة إلى الظروف العامة السائدة. (الشواورة , 2014)

ويعد السكن الريفى من أهم وأوسع استخدامات الأراضى بالمناطق الريفية، ومن أبرز نقاط التحول للتنمية الريفية، إلا أن عمليات التحضر وتفريغ القرى من سكانها أدى ذلك إلى بطء النمو الاقتصادى للقرى.

ويعد مصطلح التنمية العمرانية المستدامة شكلاً مبتكراً لتنمية المناطق الريفية، كأحد الحلول للحد من هجرة الريف إلى المدن المزدحمة التى تنمو بشكل غير مستدام.

وتعد التنمية العمرانية المستدامة ضرورية لكونها تحافظ على أهم الموارد وهو المورد البشرى، حيث تعمل على تحويله من عالة على سكان المدن إلى عنصر منتج للمنتجات الريفية يعتمد عليه سكان المدن، وهو ما تسعى إليه الدولة من أجل تحويل المجتمع الريفى إلى قيمة مضافة للناتج القومى، وذلك من خلال توفير البيئة العمرانية المستدامة المكتفية ذاتيا بالخدمات الأساسية سواء كانت صحية أو تعليمية أو بنية أساسية، وبالتالى تساعد على ارتقاء سكان الريف وتدفعهم نحو زيادة الإنتاجية للأراضى الزراعية ومحاولة إيجاد بدائل لفرص العمل تساهم فى زيادة الدخل القومى.

ونظرا لتعدد مجالات التنمية، لذلك سيتناول هذا البحث أحد مجالاتها ألا وهى التنمية العمرانية المستدامة، التي تعنى قرية ريفية ذات بيئة آمنة من شأنها تحقق رؤية طويلة الأمد تعود بالفائدة على الأجيال القادمة، ويتحقق ذلك من خلال تناول البيئة العمرانية للقرية الريفية بمكوناتها السكنية والسكانية والخدمية بالإضافة إلى البنية التحتية.

ويسعى هذا البحث أيضا إلى محاولة النهوض بالمناطق الريفية مع التطبيق على قرية الدير التابعة لمركز طوخ محافظة القليوبية ـ كنموذج للقرية المصرية ـ من خلال دراسة إمكاناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والوقوف على أهم التحديات التى تعوق التنمية بالقرية، ثم تطبيق مناهج ومعايير التنمية الريفية المستدامة والتقنيات الحديثة (GIS) من أجل تقديم توصيات مفيدة لمتخذى القرار وسكان القرية.

وسيتم الاعتماد على بعض الطرق والأساليب التي تحقق أهداف هذا البحث ممثلة في تطبيق مؤشرات التنمية، بالإضافة إلى تطبيق بعض المعاملات الإحصائية، وأدوات التحليل المكانى Arc Toolbox التي يتيحها برنامج Arc GIS .

الموقع والعلاقات المكانية لمنطقة الدراسة

قرية الدير هى إحدى قرى مركز طوخ محافظة القليوبية البالغ عدد قراه ٤٨ قرية، تقع قرية الدير فى شرقى مركز طوخ شكل (١)، ويحدها شمالا قرية ميت كنانة وقرية الشراقوة، وشرقا قرية ميت كنانة وقرية الإحراز ومدينة شبين القناطر، وقرية كفر الحصافة وقرية منصورة نامول غربا، وقرية كفر الدير جنوبا، وبلغ الحجم السكانى للقرية ٢٦٠٥٨ نسمة عام ٢٠١٧، بمساحة إجمالية قدرها ٢٣٧٠ فدان.

ووقع الاختيار على قرية الدير نظرا لموقعها المتميز كما تم توضيحه من قبل بالإضافة إلى كونها تشتهر بزراعة وتجارة وتوزيع وتصدير محصول الفراولة[٢] (صورة ٢) كونه المحصول الأكثر زراعة في القرية؛ حيث أطلق علي القرية إسم مملكة الفراولة أو الذهب الأحمر.

وتميزت قرية الدير بموقعها الجغرافى ، حيث تقع على الطريق الذى يربط بين طريق القاهرة الأسكندرية الزراعى، وطريق القاهرة الاسماعيلية الزراعى والذى يبلغ طوله ٢٠كم تقريبا، وأيضا يربط بين مدينتى طوخ وشبين القناطر شكل (٢)، حيث ساهم ذلك فى سهولة وإمكانية الوصول بين القرية وإقليمها على مستوى المركز والمحافظة، بل ساعد ذلك على سهولة وإمكانية الوصول من وإلى مدينة القاهرة.

---

[٢]) وتشتهر قرية الدير بزراعة محصول الفراولة " الذهب الأحمر " والذي يعتبر من أهم مصادر الدخل لأهالى القرية، حيث يعد موسم قطف محصول الفراولة عيدا وحدثا هاما داخل القرية، ويعتمد عليه عدد كبير من الأهالى بشكل أساسى لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

واشتهرت قرية الدير بزراعة وتجارة محصول الفراولة نظرا لتاريخها البعيد مع زراعة الفراولة والذي بلغ أكثر من ٥٠ عاما، فكما أفاد بعض زارعى الفراولة أن الفراولة محصول حساس ويحتاج إلى عناية ومتابعة خاصة وهذا لا يتأتى إلا مع الخبرة، وأن تكلفة زراعتها عالية فالفدان الواحد تزيد تكلفته عن ٧٠ ألف جنيها، ولكن فى المقابل يمكن أن يصل ربحه إلى ١٠٠ ألف جنيها.

ويتم تجهيز الأرض للزراعة فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام ثم يتم إزالة الغطاء البلاستيك وغمر الأرض بالمياه قبل أن يتم تخطيطها من جديد على أن تكون مساحة المصطبة الواحدة مترا بطول الأرض ثم يتم تثبيت شبكة التنقيط ويعقبها عملية زراعة الشتلات، ويتم جنى باكورة محصولها فى نهاية شهر ديسمبر، ويغزر الانتاج فى نهاية فبراير وشهر مارس.

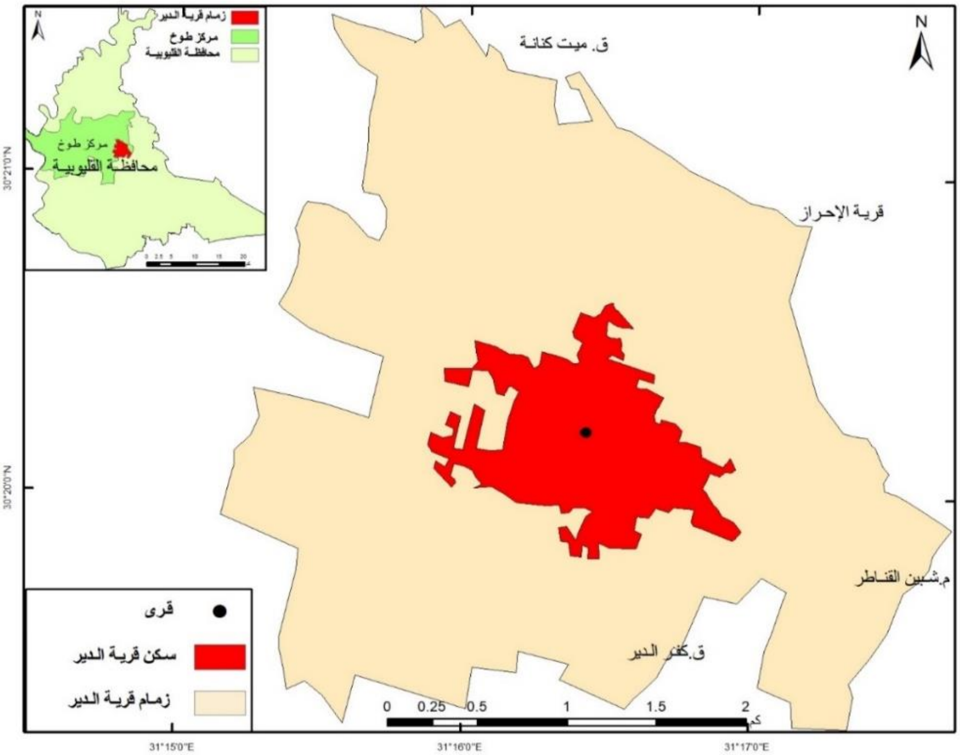

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على خرائط الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ١/٢٥٠٠٠، الصورة الفضائية **Google Earth** ٢٠٢٤م.

شكل (١) موقع قرية الدير بالنسبة لمدينتى طوخ وشبين القناطر ٢٠٢٤م.

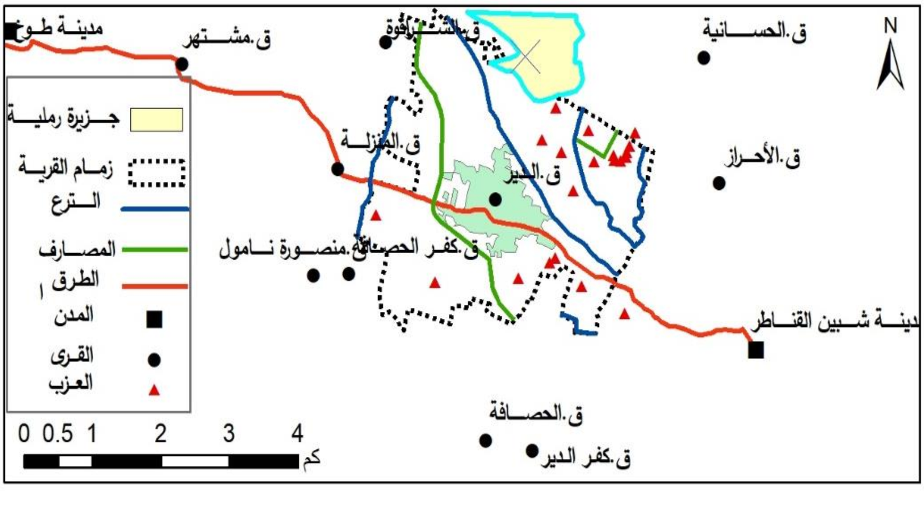

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على خرائط الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ١/٢٥٠٠٠، الصورة الفضائية **Google Earth** ٢٠٢٤م.

شكل (٢) الموقع والعلاقات المكانية لقرية الدير ٢٠٢٤م.

الدراسات السابقة:

ـ دراسات تناولت المنطقة.

منطقة الدراسة لم يتم دراستها من قبل كوحدة إدارية مستقلة، ولكن تم الإشارة إليها فى بعض الدراسات التى تم تناولها عن مركز طوخ وهى كالتالى:

١ـ دراسة **حمدى طه إبراهيم دويب،٢٠١٠م** " تحليل خرائط الأنشطة الاقتصادية فى مركز طوخ – قليوبية"، تناولت هذه الدراسة الموارد الاقتصادية بمركز طوخ والعوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة فيها، وجاءت الإشارة إلى قرية الدير كإحدى القرى المتميزة فى أحد المحاصيل الزراعية وهى الفراولة وذلك فى الفصل الثالث والذى تناول تحليل خرائط النشاط الزراعى والصناعى بمركز طوخ.

٢ـ دراسة أحمد صابر عبدالغنى،٢٠٢٢م "مركز طوخ (محافظة القليوبية) دراسة فى الجغرافية الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

وجاءت الدير والقرى المجاورة لها فى الجزء الخاص بالتربة والتسويق والمركب المحصولى، كقرى تتميز بتربتها الخصبة وأخذت الترتيب الثانى من حيث الخصوبة، وتتميز أيضا بأن محصول الفراولة يتصدر مركبها المحصولى، وتعد من أبرز القرى فى تجارة وتسويق محصول الفراولة.

ـ دراسات تناولت موضوع الدراسة.

١- Government Of Ireland,2005,Experience in sustainable housing planning, Guidelines for planning authorities in Ireland, . **تجربة لتخطيط السكن المستدام , المبادئ التوجيهية لهيئات التخطيط في ايرلندا,** تناولت الدراسة التخطيط المبدئى للتنمية المستدامة لمناطق السكن الريفى، وجاءت بتوصيات بهدف تحقيق التنمية العمرانية الريفية المستدامة ، وأوضحت الدراسة أن ٤٠% من السكان الإيرلنديين يتركزون فى القرى، وتوصلت الدراسة إلى وضع استراتيجية تنموية مستدامة لتطوير القرى، وجاء فى مقدمتها الحفاظ على الأراضى الزراعية من خلال تطوير الخدمات والبنى التحتية للقرى القائمة، بحيث تستجيب للتغيرات المستقبلية، ويصبح لها القدرة على استيعاب الزيادة السكانية مع توفير نوعية حياة أفضل لهم.

٢ـ دراسة " ماجد متولى وآخرون،٢٠٠٥م "" استراتيجية التنمية العمرانية للقرية المصرية" دراسة حالة تخطيط وتنمية قرية "شبلنجة" ـ مركز بنها ـ محافظة القليوبية.

عرضت هذه الدراسة لإحدى قرى محافظة القليوبية وهى قرية شبلنجة التابعة لمركز بنها من وجهة نظر التخطيط العمرانى، وذلك من خلال عرض الوضع الراهن للقرية من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وتحديد المشكلات والمحددات والإمكانات المتعلقة بكل ناحية مع التركيز على الناحية العمرانية، كما وضعت استراتيجية للتنمية من خلال اقتراح مخطط عمرانى إرشادى للقرية بهدف إلى أولويات التدخل فى القرية والمشروعات ذات الأولوية وعلى رأسها شبكة البنية الأساسية والمشروعات الاقتصادية وبرنامج التنمية البشرية، وما هى الآليات المتبعة لتنفيذ هذا المخطط.

٣- دراسة "محمد عبدالقادر وآخرون،٢٠٠٧م ". دور الدولة فى التنمية العمرانية للقرية المصرية".

تناولت هذه الدراسة الوضع الراهن للعمران والسكان بالقرية المصرية من خلال رصد النسيج العمرانى وأنماط البناء والمرافق والخدمات والأنشطة الاقتصادية، ثم تناول المشكلات الاقتصادية ، ودور الدولة فى حل مشكلات القرية ، وتحديد الطاقة الاستيعابية للقرية للوصول إلى مقترح حيز عمرانى جديد يستوعب الزيادة المتوقعة، وتوصلت الدراسة إلى تحديد حيز عمرانى جديد للقرية، وأوصت بسرعة تحديد أحوزة عمرانية للقرى المصرية وإعداد مخططات إرشادية لها من أجل تحسين الظروف المعيشية بالقرى المصرية، وبناء الثقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المحلى.

٤- دراسة "منال محمد نمر قشوع،٢٠٠٩م ". تحت عنوان " استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية" حالة دراسية منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم.

تناولت الدراسة منطقة الشعراوية في شمال محافظة طولكرم من حيث خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتيه، كما تناولت الإمكانيات والفرص في المنطقة في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة عن التجمعات السكانية في منطقة الشعراوي، وهدفت هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة، وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانيتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي من ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.

وتوصلت الدراسة إلى مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية وكذلك خصائصها الطبيعية والديموجرافية، وأشارت النتائج بأن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية منها البطالة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية التطوير الريفي وكذلك تبنى مجموعة من الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد كإستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي، مثل إستراتيجية تطوير قطاع التصنيع الزراعي وتحسين مستوى الخدمات وتلبية احتياجات السكان

وأكدت الدراسة على أهمية تفعيل دور مجلس الخدمات المشترك في تحقيق التنمية في منطقة الشعراوية بالشراكة مع الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية.

٥ - حسين عليوي ناصر الزيادي، ٢٠١٠م، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة. تناول الباحث مفهوم التنمية ودلالاته المختلفة والتطور التاريخي للمفهوم فضلا عن العلاقة بين التنمية من جهة وعلم الجغرافيا من جهة أخرى، وذلك من أجل إبراز أهمية هذا العلم ودوره الحيويّ في دراسة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في محاولة لإبراز دور "جغرافية التنمية Geography of Development. والاقتراب من المفهوم الجغرافي للتنمية وبالتالي التنبؤ Prediction بالأبعاد المستقبلية للدراسات التنموية التي ستكون أساسا لبناء المجتمعات فضلا عن إبراز دور وأهمية التنمية المستدامة التي أصبحت هاجس جميع الدول والبلدان.

وتوصل إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، واعتمد الباحث على بعض المناهج منها المنهج الوصفي التحليلي، وعرض البحث للتطور التاريخي لمفهوم وأبعاد ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته، بالإضافة إلى دراسة مقاييس التنمية، وكذلك العلاقة بين الجغرافيا والتنمية وعرف التنمية المستدامة والدور الجغرافي في بلورتها.

٦ ـ دراسة "علاء الدين عبدالخالق، ٢٠١٠م" عن "بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمعة" – السعودية، والتى تناول فيها ملامح التنمية العمرانية بمحافظة المجمعة بالمملكة العربية السعودية وذلك بتحليل مقوماتها وتقييمها بوصفها عملية مكانية واقتصادية واجتماعية من خلال دراسة ميدانية مسحية لنماذج من مدن محافظة المجمعة وقراها باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وصنف فيها مقومات التنمية العمرانية من خلال التحليل الرباعى، وتوصل إلى تدشين صناعات جديدة، وتنفيذ مخططات سكنية للقرى المتناهية الصغر، وترشيد استهلاك المياه، وتحسين الخدمات، والتعايش مع حركة الكثبان الرملية.

٧ـ دراسة "طارق محمود يسري وآخرون"٢٠١٢م، تحت عنوان "سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة" ضمن مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية.

تبنى هذا البحث الهدفين الأول والسابع وهما "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، و"ضمان الاستدامة البيئية" للوصول إلى مجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات، وتم تطبيق ذلك على "الوحدة المحلية بالمنشأة الكبرى، مركز القوصية، محافظة اسيوط" استنادا الى مبادرة الألف قرية الأكثر فقرا التي تبنت تنفيذها الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٠م، وتناول البحث المفاهيم الأساسية للتنمية وركز على الفقر والتنمية البيئية المستدامة وتخطيط البنية الساسية، كما أولى اهتمامه بالمجتمع الريفى شديد الفقر وكيفية الحد منه، كما تناول أحد المشروعات التنموية للحد من الفقر فى المجتمع الريفى.

٨ـ دراسة " طارق المصري، ٢٠١٥م " عن "تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي" حالة دراسية(ريف محافظة حلب.

تناولت الدراسة التنمية الريفية ضمن إطار التخطيط الإقليمى من حيث المفهوم والأهمية، كما عرضت لبعض تجارب التنمية فى الدول العربية منها مصر وفلسطين والسعودية، وكذلك الدول الأجنبية مثل الصين واليابان واسكتلندا، وتناولت أيضا واقع التنمية الريفية فى سوريا، كما أجرت دراسة تحليلية للوضع الراهن فى منطقة السفيرة (ريف محافظة حلب)، وفى النهاية وضعت استراتيجية لتطوير ريف منطقة السفيرة، وأوصت الدراسة بتوفير المعلومات اللازمة وتحليلها لوضع خطة شاملة للتنمية، وركزت على تنمية الموارد المائية، وتحديد البدائل، وتبنى التكنولوجيا الحديثة فى تنمية الاقتصاد، وكذلك المشاركة الشعبية، وصياغة تشريعات إدارية خاصة بتنمية المناطق الريفية.

٩ - Hai Xiao , Lingling Cao and Yu Wang(2019) "Suitability Evaluation of Rural Human Settlements in Pengxi County Based on GIS”

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على ملاءمة المستوطنات البشرية الريفية فى مدينة شينيى بمقاطعة جيانغسو فى الصين، واستخدمت عملية التسلسل الهرمي التحليلي لتحديد الوزن. بناءً على طريقة التحليل المكاني لنظم المعلومات الجغرافية، واعتمد على مرئيات فضائية بلغت دقتها ١٠ م × ١٠ م واعتبرها وحدة التقييم الأساسية، وبناء عليه تم تقسيم منطقة الدراسة إلى أربع فئات هى المناطق غير المناسبة والمناسبة بشكل عام والمناسبة والأكثر ملاءمة. وأظهرت النتائج أن المناطق المناسبة والأكثر ملاءمة تمثل ٥٣,١٢٪ من المساحة الإجمالية، وجاءت الملاءمة البيئية فى المقدمة. واعتبر المؤلف أن هذه الدراسة مرجعًا لبناء وتطوير المستوطنات البشرية الريفية على مستوى المقاطعة في مناطق حوض سيتشوان.

١٠- "E V Shcherbina, E V Gorbenkova (2020, Cluster Approach in Rural Settlement Development"

تناول هذا البحث نمذجة إحدى المستوطنات الريفية فى بيلاروسيا. من حيث الهيكل الوظيفي للكتلة السكنية الريفية، وتضمن أربع نظم فرعية مستهدفة للموارد: السكان، البنية التحتية، التصنيع والبيئة/التراث، وتم تحديد الاتجاهات الرئيسية لتطوير الكتلة السكنية من أجل التنمية الريفية المستدامة، وتلخصت فى التقدم التكنولوجى؛ تشكيل بيئة معيشية مريحة؛ البنية التحتية السكنية والاجتماعية والهندسية ونظام دعم النقل والمواصلات. وتم تطبيق بعض النماذج في المنطقة الريفية لوضع إرشادات لتخطيط استخدام الأراضي من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات الريفية.

١١- دراسة ساره السيد عبد الحميد معوض، ٢٠٢٠م"التنمية العمرانية في قري الوحدات المحلية بمحافظة المنوفية" دراسة في جغرافية العمران، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد.

رصدت هذه الدراسة البيئة العمرانية الريفية لقرى الوحدات المحلية في محافظة المنوفية كنموذج لبعض القرى المصرية؛ بهدف علاج مشكلات البيئة العمرانية من خلال دراسة الوضع الراهن بها، وتحديد أولويات التنمية العمرانية، بناءً على تحليل العوامل المختلفة والخروج بمجموعة من السياسات المقترحة لحل المشكلات التي تعاني منها هذه القرى، من خلال الوقوف على أسباب هذه المشكلات ومحاولة التغلب عليها وإيجاد الحلول المناسبة لها للارتقاء بالبيئة العمرانية الريفية، علاوة على وضع استراتيجية تنمية عمرنية متكاملة تتناسب مع طبيعة قرى منطقة الدراسة، من خلال تحسين الخدمات وتوفير حياة وفرص أفضل للسكان والمحافظة على البيئة، ووضع تصور لتطوير منظومة الإدارة المحلية بما يتواكب مع متطلبات الوقت الحاضر لتحقيق الموازنة بين إدارة القرية وتوابعها والعمل علي تطويرها واستخدام مواردها الاستخدام الأمثل للخروج بأفضل النتائج المرجوة من تطبيق هذه الاستراتيجية بقري الوحدات المحلية بمحافظة المنوفية.

أهداف البحث:

- إبراز المقومات الجغرافية التى تسهم فى التنمية المستدامة للقرية.
- تقييم جودة الحياة الريفية لسكان القرية لرفع كفاءة الهيكل العمرانى (السكن – الخدمات – البنية التحتية).
- الحد من النمو العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية.
- اقتراح بناء قاعدة اقتصادية للقرية تجمع بين المرونة والفعالية وتوفر فرص عمل للسكان كما ونوعا.
- وضع تصور مستقبلى للارتقاء بالكيان العمرانى للقرية وتحويلها إلى قرية مخططة ومستدامة كأحد الحلول للتنمية العمرانية والريفية المستدامة.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على العديد من البيانات من مصادرها المختلفة، سواء كانت بيانات مكانية أو بيانات وصفية ، أما البيانات المكانية فتمثلت فى الخريطة الطبوغرافية (طوخ) مقياس رسم ٢٥٠٠٠/١ الهيئة المصرية العامة للمساحة مسح عام ١٩٢٨م شكل (٥) ، والخريطة الطبوغرافية مقياس رسم ٥٠٠٠٠/١ الهيئة المصرية العامة للمساحة مسح عام ١٩٧٦، صور القمر الصناعى ببرنامج Google Earth، عام ٢٠٢٤م، وخريطة استخدام الأرض من الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠١٧، خريطة فك الزمام لقرية الدير مقياس رسم ٢٥٠٠/١، الدراسة الميدانية .

أما بالنسبة للبيانات الوصفية فتمثلت فى تعدادات السكان، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مجلس مدينة طوخ، الإدارة الزراعية بطوخ، الوحدة المحلية بقرية الدير صورة (٣)، الجمعية الزراعية بقرية الدير، الدراسة الميدانية، استمارات الاستبيان[٣] (١، ٢، ٣)، بالإضافة إلى الصور الفوتوغرافية.

منهجية وأساليب الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج والتحليلى والاستنتاجى بهدف دراسة القرية الريفية من خلال تحليل وضعها نوعيا وكميا، اعتمادا على تحليل وتفسير

---

[٣]) تم تصميم استمارات الاستبيان بهدف استكمال البيانات التى كان من الصعب الحصول عليها، بالإضافة إلى معايشة واقع سكان القرية، وتحديد المشكلات التى يعانون منها، وقد تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية عن طريق توزيع استمارات الاستبيان على عينة عشوائية من السكان، وقد روعى أثناء التوزيع مراعاة التركيب العمرى والنوعى، وكذلك مجال العمل، وبقدر الإمكان تم توزيع بعض الاستمارات على السكان فى منازلهم تحسبا للفهم الخاطئ للغرض من الدراسة، وقد تم وضع الأسئلة بمنهجية واضحة وأسلوب سهل ومباشر، ووضعت الإجابات فى معظمها اختيارية، وتم توجيه أسئلة الدراسة فى ثلاثة اتجاهات أولها خصائص المسكن والخدمات وبخاصة الاجتماعية،والبنية الأساسية وثانيها عن جودة الحياة وثالثها عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على ثلوقد استغرق توزيع وجمع الاستمارات ثلاثة أيام خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤، وتم الاستعانة بأحد الزملاء من الهيئة المعاونة بالقسم وبعض طلاب المستوى السادس فى تنفيذ هذه المهمة، وتم فرز الاستمارات للتحقق من صحتها ومنطقيتها، ثم تفريغها ومعالجتها من خلال برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS). واستخدم التوزيع التكراري Frequency Distribution في تحليل البيانات الاسمية (Nominal Data) والبيانات الرتبية (Ordinal Rank Data). واستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (Standard (Deviation في تحليل البيانات الرقمية (Scaled Data)، ويفيد انخفاض مستوى الدالة عن ٠,٠٥ في رفض الفرضية الإحصائية التي تعني أنه لا توجد علاقة بين مجموعة البيانات. وتم عمل العمليات والتحليلات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، والخروج بالنتائج التى يتطلبها البحث.

البيانات المنشورة وغير المنشورة بهدف الوقوف على إمكانات القرية، وقد تم ذلك من خلال عدد من الخطوات تبدأ بتحليل الدراسات السابقة فى مجال التنمية العمرانية والمكانية والريفية، وبتحليل الصورة العامة لاستخدام الأرض مع التركيز على الواقع العمرانى من حيث الخطة والنمو والخصائص لمعرفة المشكلات التى يعانى منها عمران القرية، وتم الاستعانة ببرنامج Arc GIS، فى تحليل الواقع العمرانى من حيث النمو والاتجاه [٤] وكذلك الواقع الخدمى وبخاصة الخدمات الاجتماعية لمعرفة مدى كفاية الخدمات لسكان القرية وبخاصة الخدمات الصحية والتعليمية، ثم دراسة واقع البنية الأساسية لمعرفة نسبة المساكن غير المستفيدة من هذه الخدمة ومحاولة الوقوف على أسبابها ، وكذلك الواقع الاقتصادى وبخاصة النشاط الزراعى مع التركيز على محصول الفراولة، لكونه يساهم بنسبة ملحوظة فى متوسط دخل الفرد ومحاولة الوصول بهذا المتوسط إلى الأفضل، وكذلك النشاط التجارى، وجاء العرض لمؤشرات التنمية بالاستعانة بنموذج SWOT، للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بمنطقة الدراسة.

وقد اعتمدت بيانات هذا المؤشر على عدة مصادر منها الدراسات السابقة والدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية مع فئات مختلفة من السكان، وبخاصة من لديهم خبرة فى هذا المجال، وكذلك موظفى الوحدة المحلية بالقرية، وقيادات مجلس مدينة طوخ بالإضافة إلى استمارات الاستبيان (٢)، والتى تم تنفيذها على مرحلتين، جاءت المرحلة الأولى لتحديد المتغيرات التى اعتمد عليها نموذج (SWOT)، وهى نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، أما المرحلة الثانية استبيان (٣) فاعتمد على نتائج المرحلة الأولى التى تم فيها تحديد عناصر النقاط الأربع لنموذج (SWOT) والتى اعتمد فيها الباحث على أعلى نسبة تكرار لهذه العناصر، وتم فيها تحديد الأهمية النسبية لهذه العناصر وبناء عليها تم تحديد أوزان هذه العناصر، وجاء ذلك بهدف فهم الوضع التنموى فى القرية والتحديات التى تواجهها، بهدف معرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمادية التى من خلالها يمكن الوصول إلى قرارات تنموية تعمل على توفير الخدمات المناسبة للسكان.

تم تجميع نتائج المرحلتين من خلال الاستبيان الذى تم توزيعه على فئات متباينة من السكان والتى لها مصداقية فى الإجابة على الأسئلة المطروحة بالاستبيان، وتم توزيع الاستبيانات بصفة شخصية وبعناية فائقة ورصد الإجابات بدقة، وتم استخدام مقياس ليكرت لتصحيح الاستبيانات، وهذا المقياس عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو عبارات

[٤]) تم الاستعانة ببعض الأدوات (Tools) ببرنامج Arc GIS وذلك فى معرفة تغير مساحة الكتلة السكنية change detection، وكذلك اتجاهات النمو العمرانى Direction، ,ذلك من خلال رسم مراحل النمو العمرانى كل مرحلة على حدة (Digitizing) ثم عمل Intersect بين مراحل النمو ومعرفة حجم الزيادة، وتم كذلك معرفة اتجاهات النمو بتخليق feature class بالاستعانة بأدوات (feature to point) لتحديد مركز الكتلة السكنية القديمة(١٩٢٨استخدام Drection لتحديد اتجاه النمو، ثم Clip لتحديد أقصى امتداد للنمو العمرانى مع أحدث نمو عمرانى(٢٠٢٤)، ولإيجاد مساحة الكتلة السكنية لكل اتجاه تم عملIntersect لاتجاهات النمو العمرانى مع الكتلة السكنية للقرية فى الثلاث مراحل ثم عمل (feature to line) ثم (feature to polygon) لتحويلها إلى مساحة وبالتالى الخروج بجدول يضم اتجاه النمو وأقصى امتداد له بالمتر، ثم المساحة بالفدان لكل اتجاه. جدول (٣) وشكل (٦)

متعلقة بموقف المستجيبين تجاه هذه الأسئلة، وبالتالى يتم الطلب من المطروح عليهم الأسئلة الإجابة بدرجات موافقة فى صورة نسب مئوية تعكس موقف المستجيب تجاه كل سؤال، وبالتالى يتم جمع درجات الاستبيان، ويعتمد القياس النهائى على النسبة المئوية لكل مؤشر.

وتعتمد هذه الطريقة فى تحليلها على مرحلتين استبيان (٢)، أما المرحلة الأولى فتضم نقاط القوة ونقاط الضعف وهى عوامل داخلية يمكن التحكم فيها، أما المرحلة الثانية فهى الفرص والتهديدات فهى عوامل خارجية موجودة بالفعل ولها دور فعال فى تحقيق المهام التى يسعى لها هذا النموذج، ومن خلال هاتين المرحلتين يمكن تقييم الوضع الحالى للقرية وبناء عليه يتم اتخاذ القرار.

مشكلة الدراسة .

تعانى كثير من المناطق الريفية من مشكلات عديدة وفى مقدمتها التهميش والإقصاء لكثير من القرى وتوابعها، ومشكلات النمو العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية الذى لا سيتند إلى أى خطة عمرانية، وقد يتناسى البعض بأن القرية تعد سلة الغذاء للمناطق الحضرية، ومن أهم المشكلات أيضا عدم التجانس بين المناطق الريفية والحضرية من حيث مستوى التنمية، علاوة على سوء الإدارة والتعدى على الأراضى الزراعية، والبطالة، ونقص الخدمات، والتحولات الاقتصادية التى تشهدها الدولة المصرية والتى تفرض على الريف المصرى الاستعداد للتكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمى .

محاور الدراسة.

وجاءت محاور دراسة الموضوع على النحو التالى:

أولا: استخدامات الأرض بقرية الدير.

ثانيا: الواقع العمرانى لقرية الدير.

ثالثا ـ التحليل الجغرافى لواقع الخدمات بقرية الدير.

رابعا ـ التحليل الجغرافى للواقع الاقتصادي بقرية الدير.

خامسا: التحليل الجغرافى للوقع السكانى لقرية الدير.

سادسا: مؤشرات التنمية العمرانية لقرية الدير.

سابعا: استراتيجيات تحقيق التنمية العمرانية بقرية الدير.

ثامنا: النتائج والتوصيات.

أولا: استخدامات الأرض بقرية الدير.

تفيد بيانات الجدول (١) والشكل (٣) فى إلقاء الضوء على تباين استخدام الأرض وتحليلهاوالتى تعد كأداة ضرورية في إعداد التخطيط السليم، وتكمن أهمية دراسة استخدام الأرض، ليس فقط مجرد قاعدة للتخطيط بل في كونها مرآه صادقة يتحدد من خلالها وظيفة المكان وشخصيته(عبده،1995).

بلغت مساحة زمام القرية ٢٣٧٠ فدان، شغلت منها الكتلة العمرانية باستخداماتها المختلفة ٢٧٦,٧ فدان بنسبة ١١,٦% أى أكثر من عُشر حجم المساحة الكلية لها، وتعددت الاستخدامات بالكتلة العمرانية، تصدرتها مساحة السكن التى بلغت أكثر من أربعة أخماس المساحة المبنية بنسبة ٨٤,١%، جاءت المتخللات والجيوب الزراعية فى

المرتبة الثانية حيث شغلت ٩% من المساحة، وظهرت هذه المتخللات نتيجة للنمو العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية، وجاء الاستخدام التجارى المختلط بالاستخدام السكنى ومساحة المقابر بنسبة ٣% تقريبا لكل منهما، أما باقى المساحة فتوزعت بنسبة أقل من ١% لكل من الاستخدام الخدمى والدينى والترفيهى والإدارى.

جدول (١) التباين المكانى لاستخدامات الأرض بالحيز العمرانى بقرية الدير عام ٢٠٢٤م.

الاستخدام	المساحة	المساحة
السكن	232.7	84.1
متخللات زراعية	24.9	9.0
سكنى تجارى	8.6	3.1
مقابر	8.3	3.0
خدمى	1.3	0.5
دينى	0.6	0.2
ترفيهى	0.3	0.1
إدارى	0.0	0.0
الاجمالى	276.7	100

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ومخرجات خرائط الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠١٧م، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م

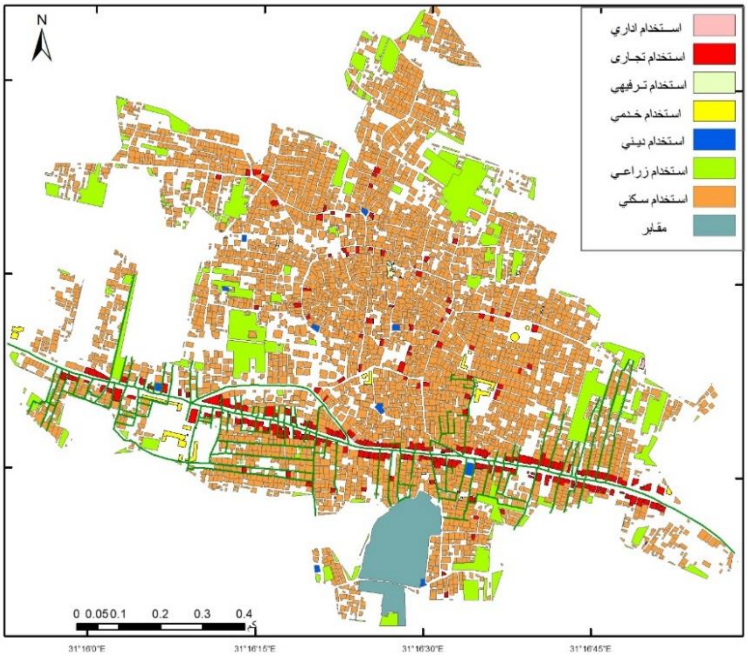

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠١٧م، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (٣) استخدامات الأرض بقرية الدير ٢٠٢٤م.

يتضح من جدول (١) وشكلى (٣، ٤) تنوع استخدامات الأرض داخل الكتلة المبنية للقرية إلى حد ما، وقد جاء هذا التنوع نتيجة لزيادة الحجم السكانى وبالتالى النمو العمرانى والذى نتج عنه زيادة متطلبات السكان مما ترتب عليه ظهور بعض الاستخدامات التى لم تكن موجودة من قبل.

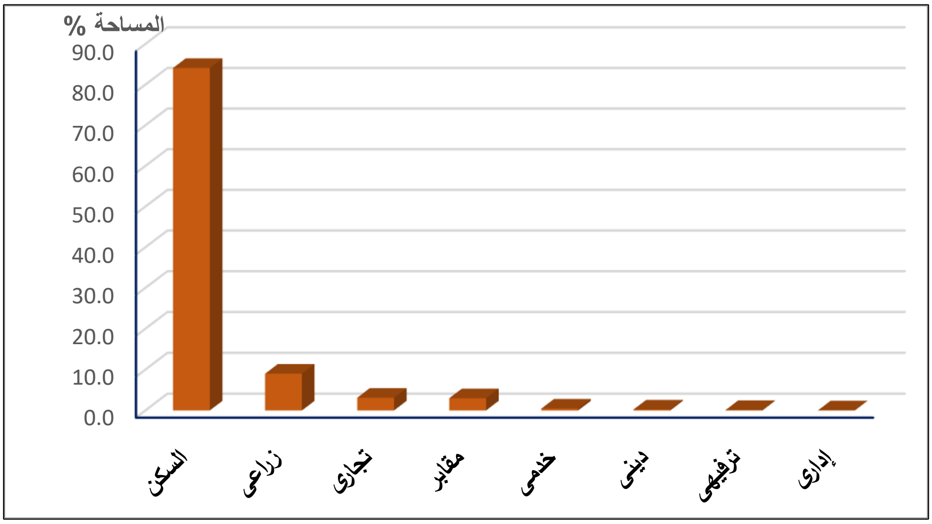

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ومخرجات خرائط الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠١٧م، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (٤) فئات استخدام الأرض بقرية الدير عام ٢٠٢٤م.

ثانيا ـ الواقع العمرانى لقرية الدير.

شهدت قرية الدير نموا عمرانيا متزايدا نتيجة لموقعها الذى يتوسط المسافة بين مدينتى طوخ وشبين القناطر تقريبا شكل (٣)، بالإضافة إلى وقوعها على الطريق الذى يربط محورى "القاهرة الأسكندرية الزراعى والقاهرة الإسماعيلية الزراعى والذى يبلغ طوله ٢٠كم تقريبا.

جاء هذا النمو العمرانى نتيجة لزيادة معدلات النمو السكان التى نتج عنها عجز فى الوحدات السكنية والتى كادت تسبب مشكلة نتيجة لهذا العجز لولا النمو العمرانى الأفقى والرأسى الذى نتج عن هذه الزيادة ، وكما أشار إلى ذلك العالم" جوفري ك . باير""Gofry K. Bayer إن السكن مشكلة كل إنسان ولكل منا خبراته الخاصة في هذا الجانب مادام المأوى يمثل الإستثمار الأكبر الوحيد الذي يمارسه معظم الناس. (فاروق عباس حيدر ٢٠١١)

بلغ عدد الأسر بقرية الدير ٧٢٢٥ أسرة، يقطنون فى ٥١٤٥ مبنى مستقل عبارة عن منزل أوعمارة أو بيت ريفى وبين وحدة سكنية، حيث بلغ نصيب كل أسرة من المبانى ٠,٧ مبنى/أسرة، ويعنى ذلك من الناحية النظرية وجود عجز فى المبانى بالقرية، وبلغ معدل التزاحم ١,٠٣ فرد/غرفة، يعنى ذلك أن عدد الغرف للوحدة السكنية يتناسب تقريبا مع عدد أفراد الأسرة ، إلا أنه من الناحية الفعلية يوجد فائض فى الوحدات السكنية

حيث بلغ المعدل ١,٨ وحدة سكنية/أسرة، وفى المقابل بلغ معدل التزاحم ٠,٧ نسمة/غرفة، ويعنى ذلك وجود فائض فى عدد الغرف، وجاء ذلك نتيجة للنمو العمرانى الرأسى.

ولتفسير الوضع العمرانى وعلاقته بالوضع السكانى فقد لجأ الباحث إلى استمارات الاستبيان[٥] (١) نظرا لعدم توفر بعض البيانات عن الخصائص العمرانية لقرية الدير، وقد تم تصميم وتوزيع الاستمارات على عينة عشوائية بهدف استكمال بيانات الخصائص العمرانية، والوقوف على المشكلات العمرانية التى تعانى منها منطقة الدراسة وتعترض مسيرة التنمية العمرانية المستدامة، وقد شملت العينة ٤٠٠ أسرة بنسبة ٥% تقريبا من عدد الأسر البالغ عددها ٧٢٢٥ أسرة .

وتأخذ دراسة الكتلة العمرانية أربعة محاور هى:

أ - التغير فى مساحة الكتلة العمرانية.

ب - اتجاهات النمو العمرانى.

ج - خصائص التركيب العمرانى.

وسيتم تناول كل محور منهما على حدة للوقوف على أهم المشكلات التى يتعرض لها وتقف عائقا أما التنمية العمرانية لمنطقة الدراسة، حتى يتسنى رسم الاستراتيجيات التنموية للنهوض بالقرية.

أ - التغير فى مساحة الكتلة العمرانية.

تعد دراسة النمو العمرانى للمحلات العمرانية من أهم المؤشرات للكشف عن البذرة الأولى للنشأة، ومراحل التطور للوصول إلى الصورة الحالية، والكشف عن التغيرات التى أدت إلى الوصول للوضع الحالى، ودور العلاقات المكانية ومساهمتها فى هذا التغير، وما هى الآثار المترتبة على هذا التغير وكيفية التعامل معها والوقوف على التحديات الناتجة عنها وفى مقدمتها تآكل الأرض الزراعية .

يتضح من جدول (٢) وشكلى (٦،٥) تباين نصيب الفرد من مساحة الكتلة السكنية من فترة إلى أخرى، ولكن هذا التباين كان ضئيلا، ففى عام ١٩٢٨ بلغ متوسط نصيب الفرد ٣١ م٢/نسمة، وزاد هذا المعدل فى الفترتين التاليتين ١٩٧٦، ٢٠٢٤م، فبلغ ٣٥ م٢/نسمة، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لتغير ثقافة السكان بالنسبة لمساحة المسكن وكذلك اتساع الشوارع.

وقد اتضح أن هذا المعدل أقل من معظم معدلات مراكز الوجه البحرى والقبلى ففى مراكز منيا القمح والسنبلاوين وأشمون وأدكو بلغ المعدل ٥٩,٢٤، ٦٠،٢٥، ٥٤،٤٤، ٤٧،٤٥م٢/نسمة على الترتيب، ، وكذلك فى بعض مراكز

---

٥) تم تصميم استمارة الاستبيان بهدف استكمال البيانات التى كان من الصعب الحصول عليها، بالإضافة إلى معايشة واقع سكان القرية، وتحديد المشكلات التى يعانون منها، وقد تم توزيع الاستمارات على عينة عشوائية من السكان، وقد روعى أثناء التوزيع مراعاة التركيب العمرى والنوعى، وكذلك مجال العمل، وقد استغرق توزيع وجمع الاستمارات ثلاثة أيام خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤، وتم الاستعانة بأحد الزملاء من الهيئة المعاونة بالقسم فى تنفيذ هذه المهمة، وتم فرز الاستمارات للتحقق من صحتها ومنطقيتها، ثم تفريغها من خلال برنامج SPSS، وتم عمل العمليات والتحليلات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، والخروج بالنتائج التى يتطلبها البحث.

الوجه القبلى مثل مراكز سمالوط، أخميم، دشنا حيث بلغ هذا المعدل ١١,٧٠،٦٤,٢٥،٧٩,١،٤١م٢/نسمة على الترتيب.(محمود فؤاد محمود، ٢٠١٥م).

جدول (٢) تطور مساحة الكتلة السكنية ومعدل نموها ومتوسط نصيب الفرد فى الفترة ١٩٢٨-٢٠٢٤م.

السنة	المساحة بالفدان	العمران/ الزمام%	معدل النمو%	فدان/ سنة	السكان	م٢/نسمة
1928	49.9	2.1	-	–	6840	30.6
1976	103.5	4.4	3.0	1.1	12616	34.5
2024	276.7	11.7	1.9	3.6	33067	35.1

المصدر: الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ٢٥٠٠٠/١، الصورة الفضائية Google Earth ٢٠٢٤م، تعداد السكان، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وبناء على الخرائط والمرئيات الفضائية لفترة الدراسة وكما يوضحها شكل (٥) اتضح أن مساحة الكتلة العمرانية بلغت ٥٠ فدان تقريبا وذلك عام ١٩٢٨م، وشكل ذلك ٢,١% من مساحة زمام القرية آنذاك، وبعد مضى نصف قرن تقريبا وذلك عام ١٩٧٦م زادت مساحة الكتلة السكنية بما يزيد عن الضعف تقريبا فبلغت ١٠٣,٥ فدان بمعدل نمو ١,٥% ونسبة زيادة سنوية بلغت ١,١ فدان/سنة.

تضاعفت مساحة الكتلة السكنية مرة ونصف بعد مضى نصف قرن آخر، ففى عام ٢٠٢٤م بلغت ٢٧٧ فدان تقريبا بمعدل نمو بلغ ١,٩%، ونسبة زيادة فاقت سابقتها بأكثر من ثلاثة أضعاف فبلغت ٣,٦/فدان/سنة، ويعنى ذلك أن مساحة الكتلة السكنية زادت خلال مائة عام خمسة أمثال ما كانت عليه فى الفترة الأولى مع الوضع فى الاعتبار زيادة معدلات النمو الرأسى أيضا، والتى زاد معدلها فى الفترة الأخيرة نتيجة لمنع البناء على الأراضى الزراعية وبالتالى اتجه السكان للنمو الرأسى عن طريق زيادة عدد الطوابق.

يتضح من جدول (٢) أن معدل نصيب الفرد من الكتلة السكنية قد بلغ عام ١٩٢٨م ما يقرب من ٣١ م٢، وزاد هذا المعدل فى الفترة الثانية فبلغ ٣٤,٥ م٢/نسمة وذلك عام ١٩٧٦م، وأخذ هذا المعدل فى الزيادة ولكن بمعدل أقل فبلغ ٣٥ م٢/نسمة، ومن الملاحظ زيادة معدل نصيب الفرد من الكتلة المبنية على الرغم من تضاعف حجم سكان القرية، وجاء ذلك نتيجة للنمو العمرانى على الأرض الزراعية واتساع الشوارع علاوة على زيادة متوسط مساحة المبنى سواء كان عمارة أو منزل ريفى، ولولا النمو الرأسى للمبانى لتضاعف معدل نصيب الفرد من مساحة الكتلة السكنية.

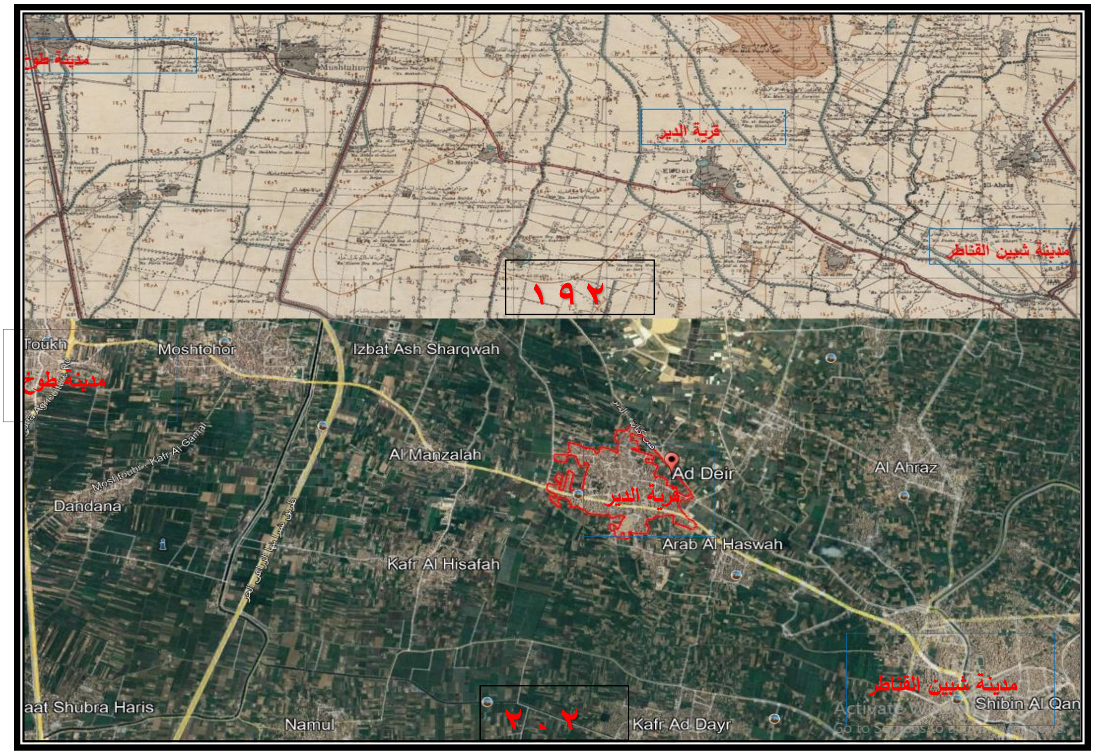

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على خرائط الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ٢٥٠٠٠/١، الصورة الفضائية Google Earth ٢٠٢٤م.

شكل(٥) تغير موضع الكتلة السكنية لقرية الدير بين عامى(٢٠٢٤-١٩٢٨م)،نتيجة للنمو العمرانى.

ب ـ اتجاهات النمو العمرانى.

أما بالنسبة للمحور الثانى وهو اتجاهات ومحاور النمو العمرانى يتضح عدم وجود خطة عمرانية معتمدة يلتزم بها النمو العمرانى للقرى، لذلك أمسى النمو العمرانى عشوائيا، وتعد هذه إحدى الظواهر السلبية للنمو العمرانى لمعظم القرى ومنها قرية الدير فى ظل غياب الرقابة المحلية، التى تأخذ فى الاعتبار جميع المستجدات من بنية القرية وهيكلها العمرانى والأراضى الزراعية والخصائص الديموغرافية والاقتصادية المعاصرة للسكان.

كان أغلب اتجاهات النمو فى الفترة الأولى (منذ النشأة وحتى ١٩٢٨م) ممثلة فى الاتجاه الشمالى والجنوبى حيث احتل هذان الاتجاهان ٦٠% من نسبة الزيادة ، وجات الزيادة كلها شرقى محور الطريق الممتد بين مدينتى شبين القناطر وطوخ نظرا لوجود خط سكة حديد الدلتا قديما والذى تم إزالته فى العقد السابع من القرن الماضى، والذى كان يحتل الشارع الرئيسى للقرية حاليا والذى كان يعد عائقا للنمو العمرانى غربى الطريق.

جدول (٣) اتجاهات النمو العمرانى للكتلة السكنية لقرية الدير(١٩٢٨-٢٠٢٤م).

الاتجاه	المسافة/متر
شمال	674.2
شمال غرب	671.4
غرب	735.3
جنوب غرب	571.1
جنوب	671.6
جنوب شرق	664.7
شرق	540.1
شمال شرق	482.8

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على خرائط الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ١/٢٥٠٠٠، الصورة الفضائية Google Earth ٢٠٢٤م.

ويتضح من خلال النمو العمرانى لقرية الدير جدولى (٣،٤) وشكلى (٦،٧) تباين اتجاهات النمو العمرانى من فترة إلى أخرى ويتضح ذلك فى العرض التالى:

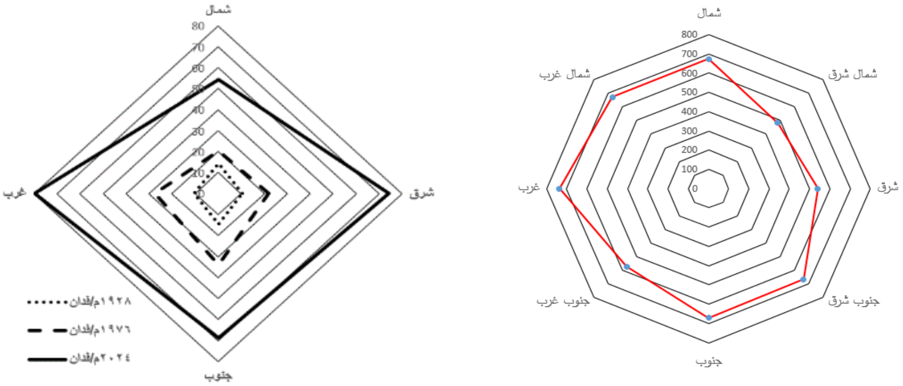

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على خرائط الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ١/٢٥٠٠٠، الصورة الفضائية Google Earth ٢٠٢٤م.

شكل(٦) اتجاهات النمو العمرانى للكتلة السكنية لقرية الدير(١٩٢٨-٢٠٢٤م).

غلب على الفترة الثانية (١٩٢٨-١٩٧٦) النمو فى الاتجاهين الجنوبى والغربى حيث شكلا ما يقرب من ٦٠% من حجم الزيادة، وسجل الاتجاه الغربى أعلى معدل نمو خلال المائة عام الماضية وزاد النمو فى هذا الاتجاه نتيجة لتصفية خط سكة حديد الدلتا، أما الاتجاه الجنوبى فكان جهة مدينة شبين القناطر التى تتميز بقدم نشأتها وشهرتها التجارية وتفوقها فى المنشآت الخدمية.

جدول(٤) مساحة واتجاهات ومعدلات نمو الكتلة السكنية لقرية الدير(١٩٢٨-٢٠٢٤م).

الاتجاه/ عام	١٩٢٨م/ فدان	%	١٩٧٦م/ فدان	%	٢٠٢٤م/ فدان	%	معدل نمو الكتلة السكنية		
							١٩٢٨/ ١٩٧٦	٢٠٢٤/ ١٩٧٦	٢٠٢٤/ ١٩٢٨
شمال	14.5	29.0	20.3	19.6	54.4	19.6	0.7	1.9	1.2
غرب	10.6	21.2	27.4	26.4	79.6	28.8	1.8	2.0	1.6
جنوب	14.5	29.0	33.9	32.7	68.6	24.8	1.7	1.4	1.4
شرق	10.4	20.8	22.0	21.3	74.1	26.8	1.5	2.3	1.6
الإجمالى	49.9	100	103.5	100	276.7	100	1.5	1.9	1.4

المصدر:الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ٢٥٠٠٠/١،الصورة الفضائية Google Earth ٢٠٢٤م، تعداد السكان.

وتمثلت الفترة الثالثة (١٩٧٦- ٢٠٢٤م) فى الاتجاهين الشرقى والغربى وأيضا الجنوبى، وجاء ذلك نتيجة لتدنى سعر الأراضى شرقا وغربا بسبب بعدها عن الطريق الرئيسى واعتبارها أراضى زراعية وليست أراضى بناء، حيث استحوذ هذان الاتجاهان على نسبة ٥٦% تقريبا من نسبة الزيادة، أما الاتجاه الجنوبى فكان جهة مدينة شبين القناطر التى تتميز بأنها مدينة تجارية وأقدم من مدينة طوخ من حيث النشأة.

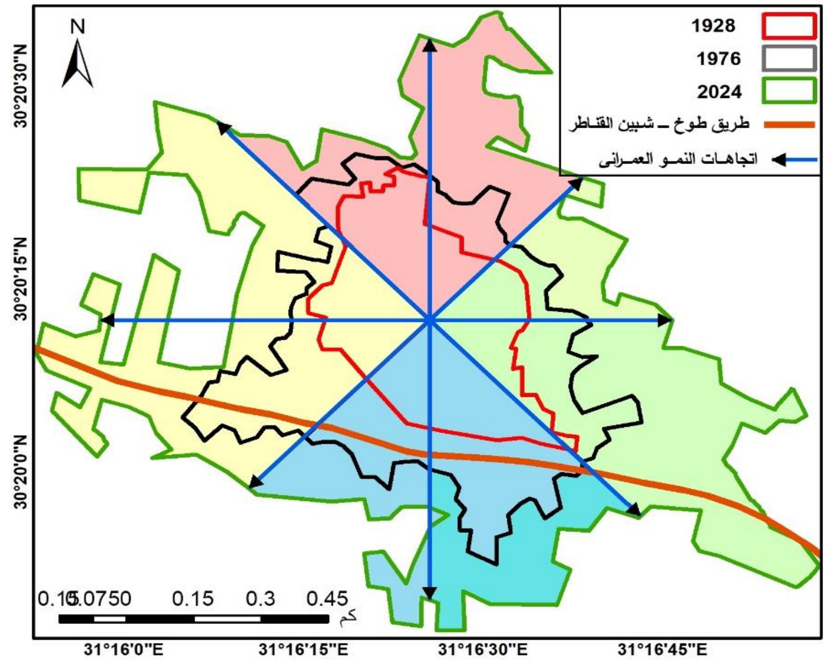

المصدر: عمل الاحث اعتمادا على خرائط الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الطبوغرافية ٢٥٠٠٠/١، الصورة الفضائية Google Earth ٢٠٢٤م.

شكل (٧) النمو العمرانى واتجاهاته لقرية الدير الفترة (١٩٢٨-٢٠٢٤م).

وبالرغم من المحددات التى وضعتها الدولة للحد من النمو العمرانى إلا أن التعدى على الأراضى الزراعية مازال مستمرا فى معظم قرى ومدن الجمهورية، وتعد قرية الدير نموذجا لهذه القرى (صورة ٤)، حيث بلغت مساحة الزمام بها ٢٣٧٠,٤ فدان، وذلك عام ٢٠٢٤، شغلت الكتلة العمرانية منها ٢٧٧ فدان بنسبة ١١,٦% من مساحة الزمام.

ويتضح مما سبق أن ذلك لا يتوافق مستقبلا وخاصة بعد قرار منع البناء على الأراضى الزراعية، ومع مفهوم التنمية المستدامة كما أوصت به قمة الأرض بـ"ريو دى جانيرو" عام ١٩٩٢م، حيث جاء فى أحد توصياته أنه لابد من إيجاد الوسائل لمواجهة مشاكل النمو غير المتوازن(السكانى ـ الصناعى ـ العمرانى) الذى يلحق الضرر بمصير ومستقبل الإنسان، وحق الأجيال القادمة فى بيئة ومحيط يحقق فيه طموحاته **(فوزى بودقة. ٢٠٠٧م).**

ج ـ خصائص التركيب العمرانى.

يكشف التركيب العمرانى لقرية الدير عن العديد من خصائص المبانى التى هى من أهم أهداف التنمية العمرانية لأنها تكشف عن مواكبة المبانى للتطور التكنولوجى فى مجال التخطيط العمرانى وفى مقدمتها مادة البناء وحالات المبانى، وقد تبين من خلال تحليل استمارة الاستبيان (١) وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ما يلى

جدول (٥) خصائص التركيب العمرانى للكتلة العمرانية بقرية الدير عام ٢٠١٧م.

مادة البناء	%	الاستخدام	%	الحيازة	%	أنماط المبانى	%	حالات المبانى	%	عدد الطوابق	%
حوائط	٤٣,٢	سكن	٥٢,١	إيجار	٣,٥	عمارة	٣٢,٨	جيد	٤٧,	1	٦,١
أعمدة	٥٦,١	عمل	٧,٦	تمليك	٥٨,٥	بيت	٦٥,٩	متوسط	٤٩,	2	٤٦,٧
طوب لبن	٠,٢	سكن وعمل	٠,٧	هبة	٣٧,٨	فيلا	٠,٨	ردئ	٣,١	3	٣٣,٤
أخرى	٠,٥	خالية	٣٦,٥	أخرى	٠,٢	أخرى	٠,٥	.	٠	٣<	١٣,٨
.	٠	ترميم	٣,١	.	٠	.	٠	.	٠	.	٠
الجملة	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠		١٠٠

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

١ـ مادة البناء.

تعد مادة البناء مؤشرا هاما للكشف عن خصائص عديدة للسكان منها الحالة الاقتصادية والمستوى الثقافى والاجتماعى، وكذلك تاريخ نشأة وتطور المحلات العمرانية، حيث يمكن من خلالها توقع مدى قدم وحداثة نشأة المحلة العمرانية، علاوة على التعرف على حالة المبانى سواء كانت جيدة أم ردئية، لذلك تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التى يمكن الاستناد عليها لتنمية المحلة العمرانية (صورة٢).

لذلك وبناء على ماسبق ومن خلال جدول (٥) وشكل (٨) يتضح أن قرية الدير يغلب على مبانيها الطابع الحديث ذو الأعمدة والأسقف الخرسانية، ولم يظهر بها سوى نسبة ضئيلة من مواد البناء التقليدية مثل الطوب اللبن (صورة ١١) ومواد البناء المؤقته المعتمدة على بلوكات الحجر الجيرى والتى بلغت نسبتها ٠,٧% من عدد المبانى.
جاءت مبانى هذه الفئة داخل الكتلة القديمة للقرية وخاصة مبانى الطوب اللبن، أما مبانى الحجر الجيرى (صورة ٢) فجاءت مجاورة للأراضى الزراعية على هوامش القرية باعتبارها مبانى مؤقتة.

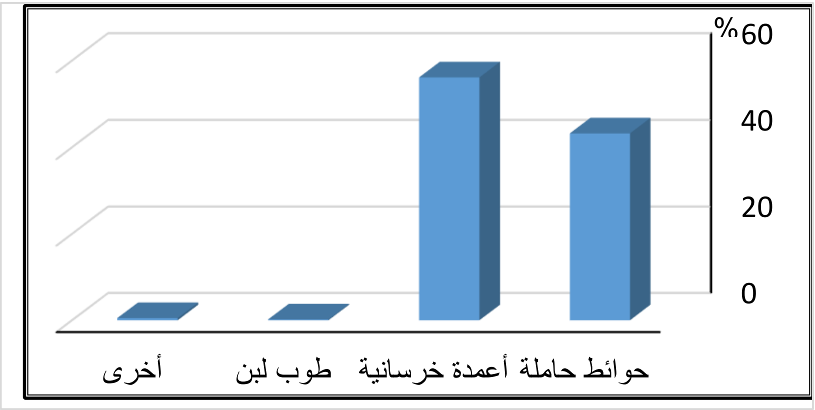

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (٨) مادة البناء لمبانى الكتلة العمرانية بقرية الدير عام ٢٠١٧م.

جاءت النسبة الأكبر للمبانى القائمة على الأعمدة الخرسانية والتى بلغت نسبتها ٥٦,١%، وجاء معظمها على هوامش القرية، ويمثل هذه الفئة العاملون بالخارج أو المشتغلون بتجارة الفراولة، او مزارعى محصول الفراولة، أما المبانى القائمة على الحوائط وذات التكلفة المتوسطة والتى لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثة طوابق تقريبا فقد شغلت ٤٣,٢% من مبانى القرية، ومعظم مالكى مبانى هذه الفئة من السكان ذوى الدخل المتواضع.

٢ـ استخدامات المبانى.

تنوعت استخدامات المبانى فى قرية الدير ولكن غلب عليها الاستخدام السكنى المشغول بالفعل والذى زاد عن النصف بقليل شكل (٩) حيث سجلت ٥٢%، ولكن جاءت المبانى السكنية الخالية من السكان بسبب سفر أصحابها للخارج أو لديهم البديل للسكن بأكثر من الثلث حيث سجلت ٣٦,٥% ، وبعنى ذلك أن هناك فائض فى الوحدات السكنية وفى نفس الوقت مجمد لا يمكن الاستفادة منه.

اشترك السكن مع الأنشطة الأخرى وفى مقدمتها النشاط التجارى فى نسبة ضئيلة من استخدامات المبانى بلغت ٠,٧%، بينما جاءت المبانى المستخدمة للعمل بنسبة ٧,٦%، وجاءت معظمها للخدمات الصحية والتعليمية والإدارية، بينما شغلت النسبة الباقية ٣,١% للمبانى القديمة سواء التى فى حاجة إلى ترميم، أو مبانى آيلة للسقوط، وهذه النسبة من المبانى يجب أن تتبناها خطة التنمية المستدامة لتطويرها وتنميتها.

علاوة على قصور فى تلبية الحصول على الخدمات وبخاصة الخدمات التعليمية والصحية ساعد العديد من السكان للهجرة إلى مدينتى طوخ وشبين القناطر، بالإضافة إلى تدهور شبكة الطرق التى تربط القرية بالمدن والقرى والعزب المجاورة لها، والذى أدى إلى صعوبة الربط بين القرية وبين نطاق خدمتها؛ مما نتج عنه تردى الأوضاع الصحية والتعليمية بالقرية، وظهور بعض الأمراض المتوطنة مثل: التهاب الكبد الوبائى، وتفشى ظاهرة التسرب من التعليم.

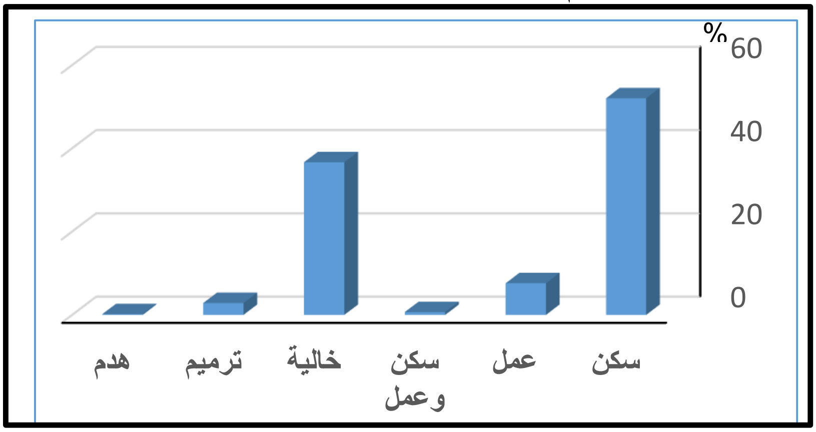

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (٩) استخدامات المبانى للكتلة العمرانية بقرية الدير عام ٢٠١٧م.

٣- ارتفاعات المبانى.

يتضح من جدول (٦) وشكل (١٠) أن عدد الطوابق تراوح ما بين طابق وستة طوابق (صورة ٦)، ولكن غلب على مبانى القرية طابقين حيث شكل هذا الارتفاع ما يقرب من النصف تقريبا بنسبة ٤٥%، فى حين شكل الطابق الواحد نسبة ٦,١%، وجاءت المبانى ذات الثلاثة طوابق فى الترتيب الثانى بما يزيد على ثلث المبانى(٣٥,٢%)- بينما شكلت المبانى أكثر من ثلاثة طوابق أكثر من عشر(١٣,٧%) حجم مبانى القرية.

جدول (٦) عدد الطوابق بمبانى قرية الدير ٢٠١٧م.

عدد الطوابق	عدد المبانى	%	المساحة الفعلية بالفدان	المساحة النظرية بالفدان
1	346	6.7	18.6	18.6
2	2438	47.4	131.1	262.3
3	1686	32.8	90.7	272.0
أكثر من ٣	675	13.1	36.3	145.2
الإجمالى	5145	100	276.7	698.1

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

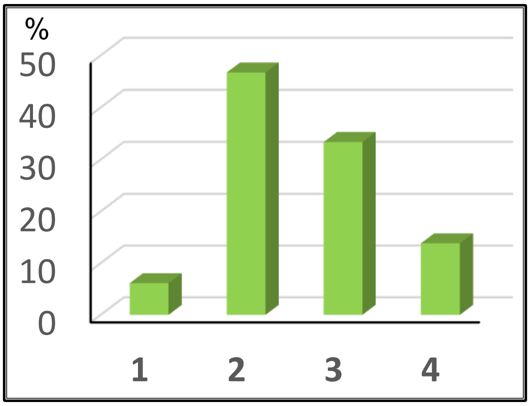

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (١٠) عدد الطوابق بمبانى قرية الدير ٢٠٢٤م.

٤ـ حالة المبانى.

غلبت الحالة المتوسطة على حالة المبانى بقرية الدير حيث شكلت هذه الحالة نسبة ٤٩,٦% من إجمالى عدد المبانى شكل (١١)، ويرجع ذلك إلى أن قرية الدير من القرى القديمة والتى تنتمى معظم مبانيها إلى النصف الأول من القرن الماضى، علاوة على أن الكتلة السكنية القديمة للقرية تندرج تحت هذه الحالة، بينما جاءت المبانى ذات الحالة الجيدة والتصميم المقبول بنسبة ٤٧,٣%، وتركزت معظمها على هوامش القرية وخاصة فى الاتجاهات التى زاد فيها معدل النمو العمرانى فى الفترة الأخيرة وهى اتجاه الشرق والغرب.

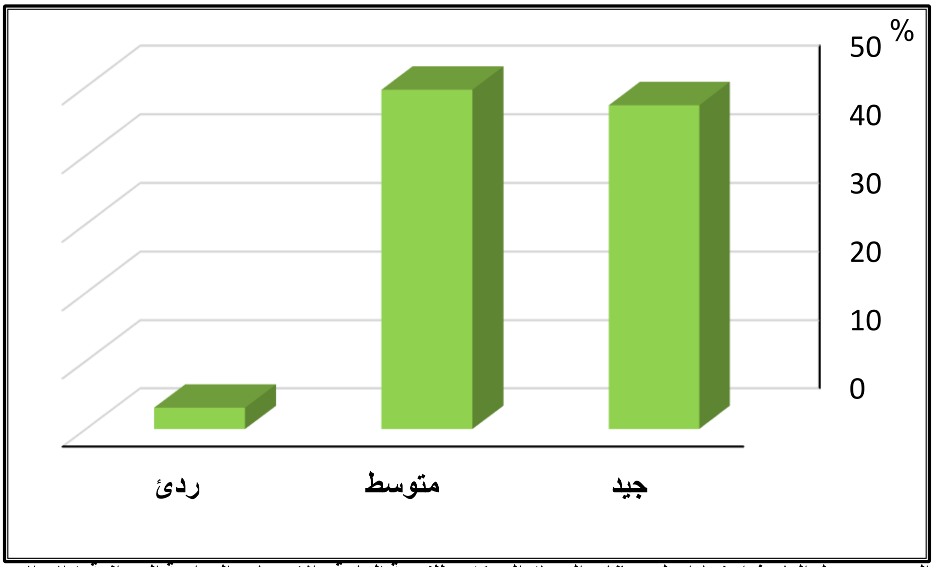

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (١١) حالات المبانى للكتلة العمرانية بقرية الدير عام ٢٠١٧م.

جاءت المبانى الرديئة والآيلة إلى السقوط بنسبة ضئيلة بلغت ٣% تقريبا، سواء كانت مبانى فى حاجة إلى ترميم، أو مبانى فى حاجة لهدمها، ومعظمها تركز فى قلب القرية داخل شارع داير الناحية. نظرا لأن هذه المنطقة تعد النواة الأولى للقرية.

٥- أنماط المبانى.

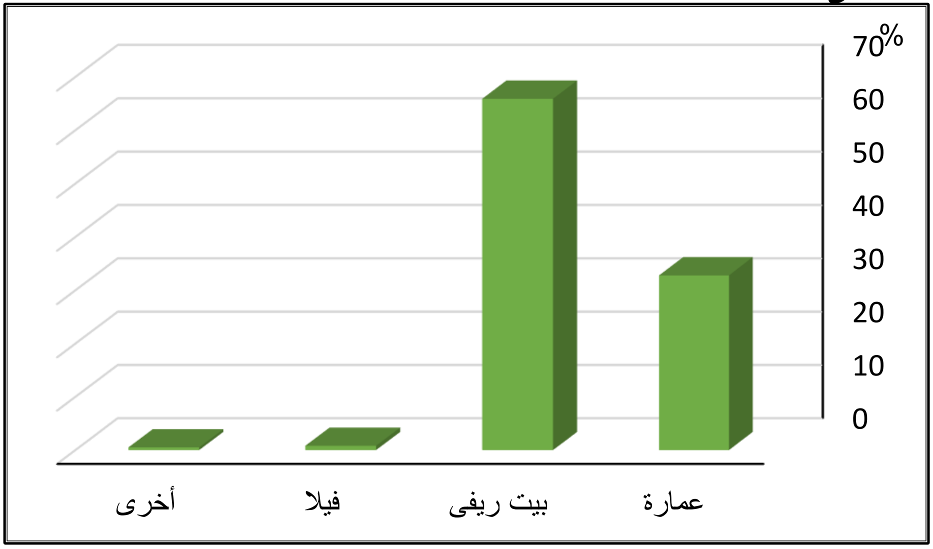

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (١٢) أنماط المبانى للكتلة العمرانية بقرية الدير عام ٢٠١٧م.

تباينت أنماط المبانى فى قرية الدير ما بين البيت الريفى والعمارة ونسبة ضئيلة من الفيلل (صورة ٩)، أما النسبة الأكبر فكانت للبيت الريفى والتى بلغت ٦٦% تقريبا أى ثلثى عدد المبانى شكل (١٢)، حيث يعبر هذا النمط عن ثقافة سكان القرية بما يعكسه شكله الخارجى وتركيبه الداخلى من خصائص تناسب الحياة الريفية، أما نمط العمارات فشغل الثلث تقريبا بنسبة ٣٢,٨%، وارتبط هذا النمط بغير الفلاحين الذين يمارسون أنشطة أخرى غير الزراعة ومنهم تجار الخضار والفاكهة وبخاصة تجار الفراولة (صورة ٥) بالإضافة إلى السكان العاملين بالخارج، وجاءت نسة ضئيلة أيضا من الفيلل شغلت ٠,٨%، وتركز معظمها على جانبى الشارع الرئيسى الذى يقسم سكن قرية الدير إلى شطرين، أما النسبة الضئيلة الباقية فتمثلت فى العشش والمبانى العشوائية (صور ٢، ١٠، ١١) من بلوكات الحجر الجيرة والمنتشرة على أطراف القرية.

- حيازة المبانى.

جاءت النسبة الأكبر فى حيازة المبانى للتمليك والتى بلغت نسبتها ٥٦% تقريبا شكل (١٣)، وكما هو معروف عن السكان الريفيين أنهم دائما يفضلون السكن فى منزل مستقل لما له من خصوصية وعدم المشاركة، بالإضافة إلى الملحقات المرتبطة بالمسكن مثل الحظائر والمخازن.

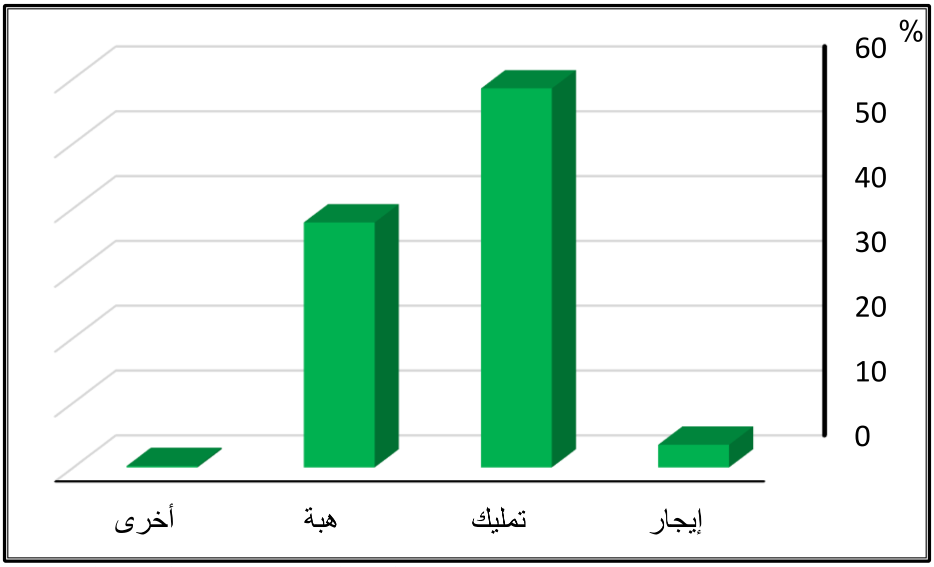

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

شكل (١٣) حيازة المبانى بكتلة العمرانية بقرية الدير عام ٢٠١٧م.

ونظرا للترابط الأسرى فى الريف فإن الأب عادة يفضل زواج أولاده بجواره فى نفس المسكن، لذلك جاءت نسبة لا بأس بها من المبانى الريفية على شكل هبة من الأب لأولاده وبلغت نسبتها ٣٧,٨%،، أما مايزيد عن نصف عدد المبانى فكانت للتمليك حيث بلغت نسبتها ٥٨,٥%، وجاءت معظم مبانى التمليك والهبة لسكان القرية الأصليين بالإضافة إلى نسبة ضئيلة من سكان العزب المجاورة الذين هجروا العزب وتوطنوا فى القرية بسبب موقعها وتوافر الخدمات بها مقارنة بالعزبة، أما الوحدات السكنية المخصصة للإيجار فشكلت نسبة ضئيلة بلغت ٣,٥%، وشغل هذه الفئة المتزوجون حديثا وليس لديهم القدرة على البناء أو التمليك، وكذلك بعض سكان العزب كمرحلة انتقالية للاستقرار فى القرية فيما بعد.

٦- النسيج العمرانى.

تتعدد مكونات النسيج العمرانى لأى كتلة سكنية، ومن أهم مكونات النسيج العمرانى الكتل العمرانية بأنماطها المختلفة فمن حيث التجمع تنقسم إلى متصلة أو شبه متصلة او منفصلة، أو من حيث الحجم والاتجاه، وكذلك الفراغات فيما بين الكتلة والأخرى علاوة على شبكة الشوارع، فكل هذه المكونات لها تأثير مباشر وغير مباشر على العديد من خصائص المبانى منها؛ مثل ارتفاعات المبانى والبروزات وشكل فتحات التهوية.

ويقدم النسيج العمرانى صورة متكاملة تقريبا للحيازة الزراعية، وهذا يرجع إلى أن الأرض التى نشأت عليها القرية هى أرض زراعية يمتلكها أكثر من حائز، فبدلا من أن يتم تفتيتها وتوزيعها على الورثة، تم تفتيتها وبيعها لمالكى المبانى الحالية، ويتضح ذلك من خريطة الكتلة السكانية، حيث أن الشوارع الكبيرة والتى يزيد اتساعها عن خمسة

أمتار يرجع أصلها إلى حدود فاصلة بين ملكيات زراعية، أما الشوارع الضيقة أقل من ٥ متر فهى ضمن حيازة واحدة أو قطعة أرض زراعية يمتلكها شخص واحد.

ويعد الشارع الرئيسى فى القرية والمعروف بشارع الوكالة حاليا، وشارع قطار الدلتا قديما، هو المكون الرئيسى والعمود الفقرى للنسيج العمرانى للقرية، فهو منبع خطة القرية ومنه تبدأ معظم الشوارع الرئيسية بالقرية ليتفرع منها شوارع فرعية تشكل نسيج القرية.

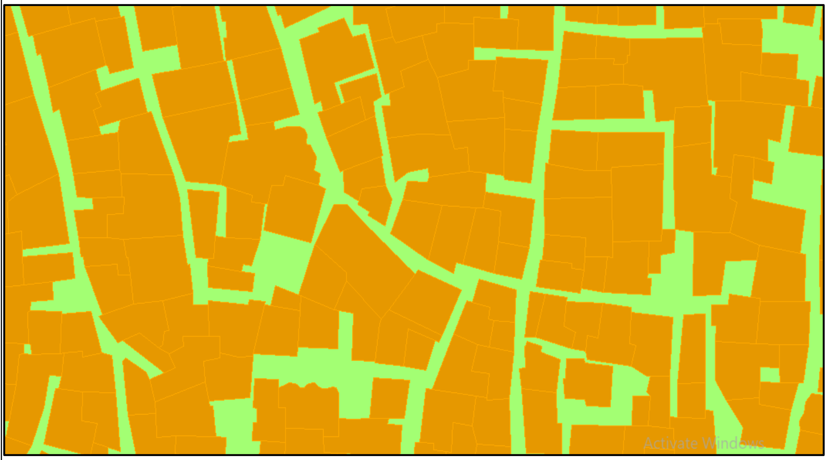

شكل (١٤ـ أ) نسيج غير منتظم فى قلب القرية

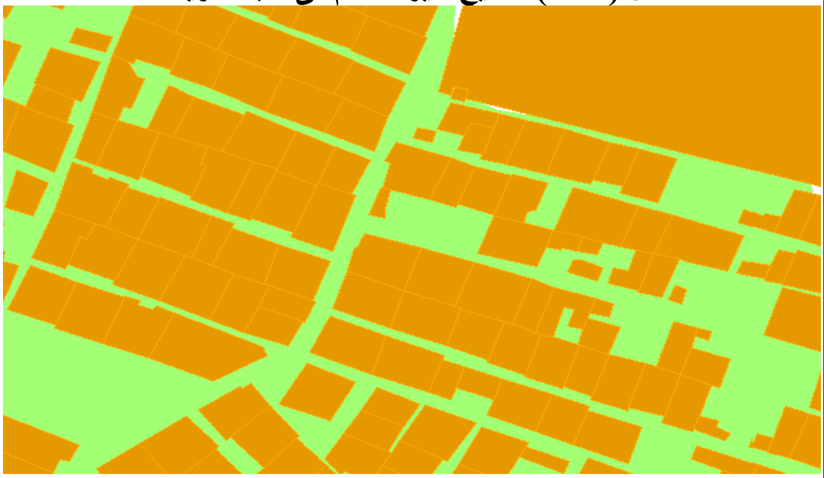

شكل (١٤ـ ب) نسيج شبه منتظم على هوامش القرية

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠١٧م.

ومن الواضح أن معظم النسيج العمرانى لقرية الدير يتباين حيث الانتظام من عدمه فهو عشوائى غير منتظم فى قلب القرية شكل (١٤ـ أ) ، بينما يميل إلى الانتظام على هوامش الكتلة العمرانية للقرية شكل (١٤ـ ب) ويكون نسيجا غير منتظما، فقد تم بناءه على خطة هندسية واضحة، ولكنه نسج نفسه اعتمادا على العديد من العوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

ثالثا ـ التحليل الجغرافى لواقع الخدمات بقرية الدير.

أـ واقع الخدمات التعليمية بالقرية

يتضح من جدول (٧، ٨) ما يلى:

ـ ضمت قرية الدير ١٠ مدارس موزعة على مراحل التعليم المختلفة بداية من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية العامة والفنية، وضمت هذه المدارس ١٥٠ فصلا بمتوسط ١٥ فصل/مدرسة، بعدد تلاميذ بلغ ٨٠٠٠ تلميذ تقريبا بمتوسط ٨٠٠ تلميذ/مدرسة.

ـ تعدت كثافة الفصول ٥٠ تلميذ/فصل فى مراحل التعليم المختلفة، علاوة على زيادة العبء التدريسى على المعلم والذى بلغ ٨٠ طالب/معلم فى المرحلة الإعدادية.

جدول (٧) خصائص المنشآت التعليمية بالتعليم العام بقرية الدير ٢٠٢٤م

المرحلة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	تلميذ/ فصل	م٢/تلميذ	عدد المعلمين	تلميذ/ معلم
الابتدائية	6	84	4655	55	0.8	72	65
الإعدادية	2	30	1749	58	0.8	22	80
الثانوى	1	18	882	49	0.9	12	74
الثانوى	1	18	711	40	1.1	15	47

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

ـ انخفض المعدل السابق بالنسبة إلى التعليم الأزهرى وبخاصة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية نظرا لزيادة معدل التسرب فى التعليم الأزهرى(١٩%) والتحويل للتعليم العام بسبب صعوبته وكثرة المواد الدراسية والعبء التعليمى على التلاميذ كما هو شائع بين السكان، وبالتالى انخفض أيضا معدل الطلاب بالنسبة للمعلمين.

جدول (٨) خصائص المنشآت التعليمية بالتعليم الأزهرى بقرية الدير ٢٠٢٤م.

المرحلة	عدد المعاهد	عدد الفصول	عدد الطلاب	تلميذ/ فصل	م٢/تلميذ	عدد المعلمين	تلميذ/ معلم
الابتدائية	1	15	950	63	0.7	15	63
الإعدادية	1	10	300	30	1.5	10	30
الثانوية	1	10	370	37	1.2	10	37

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

ـ تفيد دراسة بيانات الجدول(٨) فى إلقاء الضوء على متوسط نصيب التلميذ من مساحة الفصل ومنه يتضح أن المتوسط بلغ بالنسبة لمراحل التعليم الثلاث ٠,٨٤م٢/تلميذ، بينما انخفض هذا المعدل فى مرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادى، فى حين زاد هذا المعدل فى مرحلتى الثانوى العام والتجارى، وانخفض كذلك عن المعدل التخطيطى المحلى الذى حددته هيئة الأبنية التعليمية والذى تراوح بين ٠,٩م٢ : ١,٣م٢/تلميذ.

ـ انخفض المعدل فى التعليم الابتدائى الأزهرى حيث بلغ ٠,٧م٢/تلميذ، بينما ارتفع هذا المعدل فى المرحلتين الإعدادى والثانوى.

وبمقارنة هذه المساحة بمعايير الدول الأخرى نجد أن المتوسط في سوريا ١,٢٥م٢/للتلميذ وفقا لاشتراطات وزارة التربية والتعليم السورية، وثائق غير منشورة، وفي المانيا يجب أن لا تقل مساحة الفصل الدراسي عن ٦٠م٢ وبمعدل٢م٢/للتلميذ ، أما في أمريكا الشمالية فأقل مساحة معتمدة ٤٨,٤م٢ للفصل وبمعدل ١,٦م٢-١,٩٤م٢/تلميذ. (أسعد على سليمان أبو غزالة. ٢٠١٠)

ب - واقع خدمات البنية الأساسية بالقرية.

تفيد بيانات الجدول (٩) فى إلقاء الضوء على واقع الخدمات الصحية بالقرية على النحو التالى:

تعدت نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء ٩٧%، ولم يبق سوى نسبة ضئيلة، يرجع سببها مخالفة شروط قانون البناء، وبعضها غير مأهول بالسكان (صورة ١٢)، ومن خلال الاستبيان الذى تم إجراؤه تبين أن نسبة الرضا عن خدمة الكهرباء متوسطة، ويرجع ذلك لعدم الاستمرارية فى توصيل التيار الكهربائى، وتكرار انقطاعه، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة الشبكة، وكذلك عدم صيانة محولات الجهد المنخفض.

اقتربت نسبة المساكن المتصلة بمياه الشرب من نسبة المتصلين بشبكة الكهرباء، حيث بلغت نسبتهم ٩٣,٣%، .أما بالنسبة للصرف الصحى فقد بلغت نسبة المتصلين ٦٢%، أما النسبة الباقية فما زالت فى مرحلة توصيل هذه الخدمة، لذلك تعدت نسبة الرضا عن هذه الخدمة ٨٠%، ونظرا لحداثته وأهميته وشدة احتياج السكان له فى الحفاظ على المنشآت السكنية فقد غطى الصرف الصحى معظم المنشآت السكنية بالقرية، أما عدم الرضا فيرجع إلى ظروف مادية قد لا يقدر عليها مالك المسكن.

جدول (٩) عدد المبانى المتصلة وغير المتصلة بشبكات البنية الأساسية ٢٠٢٤م.

الخدمة	كهرباء		مياه شرب		صرف صحي		غاز طبيعي	
الحالة	متصل	غير متصل	متصل	غير متصل	متصل	غير متصل	متصل	غير متصل
العدد	5,373	131	5,134	370	3120	1884	4	5,500
%	97.6	2.4	93.3	6.7	62	28	52.6	47.4

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات مجلس مدينة طوخ، الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

جاءت خدمة الغاز الطبيعى تالية لخدمة الصرف الصحى، حيث تضع شركات الغاز الطبيعى شروطا لتوصيل الغاز الطبيعى ومنها تغطية المحلة العمرانية بشبكتى المياه والصرف الصحى، وبالتالى فقد غطت منطقة الدراسة شبكة الغاز الطبيعى، ولكن نظرا للتكلفة العالية لتوصيل الغاز للمبانى والوحدات السكنية فقد بلغت نسبة المتصلين 52.6% ، وهذا يوحى بتدنى الحالة الاقتصادية للسكان، ، يعنى ذلك أن المتصلين بكل من شبكة الكهرباء والمياه تعدت ٩٠%، بينما تدنت نسبة المتصلين بشبكتى الصرف الصحى والغاز الطبيعى.

يتضح من نتائج الاستبيان الذى يوضحه جدول (١٠) ومن البيانات غير المنشورة بالوحدة المحلية بقرية الدير والبيانات المنشورة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة

والإحصاء والخاصة بالخدمات التعليمية والصحية وشبكات البنية الأساسية تفاوت نسبة الرضا من عدمه من خدمة إلى أخرى، فكانت النسبة الأعلى للصرف الصحى والذى غطى القرية منذ سنوات قليلة وبالتحديد عام ٢٠١٩م، واستفاد منه النسبة الأكبر من سكان القرية، حيث بلغت نسبة الرضا ٨٢,٢%، بينما انخفضت هذه النسب للخدمات التعليمية والصحية.

جدول (١٠) درجة الرضا عن المنشآت التعليمية والصحية وخدمات البنية الأساسية بقرية الدير ٢٠٢٤م.

درجة الرضا	الخدمات التعليمية	الخدمات الصحية	مياه الشرب	الصرف الصحى	الكهرباء %
راضٍ	19.2	10	22.6	82.2	37.5
راضٍ إلى حد ما	28.1	11.8	37.5	9.7	49.5
غير راضٍ	52.7	78.2	39.9	8.1	12

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات مجلس مدينة طوخ، الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية، العينة، ٢٠٢٤م.

اتضح عدم الرضا عن الخدمات الصحية جدول (١٠) نظرا لتدنى عدد المنشآت والأفراد القائمين على هذه الخدمة، حيث تضم القرية وحدة صحية واحدة وسيارة إسعاف بكفاءة منخفضة، ولا تضم سوى طبيبان وخمس ممرضات، ولا تقدم للمرضى احتياجاتهم من الاسعافات الأولية أو العلاج المؤقت، وبالتالى يلجأ المريض للعيادات الخاصة والتى تعد عبئًا اقتصاديا عليه.

رابعا ـ التحليل الجغرافى للواقع الاقتصادي بقرية الدير.

يعد النشاط الاقتصادى الذى يمارسه السكان من أهم مقومات التنمية المستدامة فى الريف، ويعتبر العنصر البشرى ضرورة مهمة فى تنمية القرى لدوره المباشر وغير المباشر فى تطوير الانتاج وبالتالى زيادة معدل دخل الفرد وزيادة القدرة الشرائية لديه، كل ذلك يؤدى إلى ارتباط السكان بموطنهم الأصلى وهو القرية وعدم التفكير فى الهجرة إلى المدينة.

وينظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، لذلك فإن الثورة العلمية والتكنولوجيا تسهمان فى عملية تحقيقها، وتم تبنى ١٧ هدفا لتحقيق التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة، وتم التركيز عالميا على دور التكنولوجيا بصفة عامة فى عملية التنمية، فيتوقع أن يسهم الاقتصاد الرقمى فى نمو الناتج المحلى العالمى بنسبة ٢٤,٣% بحلول عام ٢٠٢٧، وفى ذات الوقت أصبح تطوير بنية تحتية رقمية عالية السرعة اعتمادا على تقنية الحوسبة السحابية. **(Carlo Maria Rossotto, Mona Farid Badran,(2019))**، لذلك لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة سوى اللحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة والتى تكمن فى الرقمنة والذكاء الاصطناعى.

وبالرغم من ذلك فإن قرية الدير ما زالت تتبع الأساليب المتعارف عليها فى الزراعة، ولم تدخل بعد مرحلة التطور التكنولوجى فى الزراعة، حيث تعتمد فى خدمة الأرض الزراعية من رى وتسميد ومقاومة الآفات والحصاد والتخزين على الأساليب التقليدية، وبالتالى فإن ذلك له مردوده الاقتصادى العكسى الذى يعمل على تدنى العائد المادى من النشاط الزراعى، وإن كان محصول الفراولة خارج نطاق هذه الدائرة؛ لما يحتاجه من عناية مباشرة تعتمد على الأيدى العاملة من المزارعين.

وتعتمد النسبة الأكبر من سكان قرية الدير فى دخلهم على العديد من الأنشطة ، ومنها النشاط الزراعى والذى يعمل به ١٣,٨% من هم فى سن العمل بالقرية جدول (١١)، يضيفون إلى اقتصاد القرية ما يزيد عن ربع العائد من الأنشطة ، وجاءت المجالات الأخرى للعمل مثل العمل من خلال وسائل التواصل الاجتماعى وأنشطة رجال الأعمال بربع عائد القرية، وجاءت مجالات الحرف والأنشطة والتجارة والصناعة والخدمات بنصف عائد القرية.

أ- المتوسط السنوى لدخل الفرد.

يستخدم عادة الدخل القومي كمقياس إحصائي لإظهار العلاقة بين السكان والموارد، وجملة الدخل القومي لا تظهر مستويات المعيشة بين السكان، لذلك تحسب على أساس قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان لإظهار متوسط نصيب الفرد من الدخل. وهو بوجه عام يعطي صورة عن مستوى المعيشة. (عباس فاضل السعدي ١٩٨٠)، ومن خلال استمارات الاستبيان والمقابلات الشخصية واعتمادا على بيانات الوحدة المحلية بالقرية تلقى بيانات الجدول (١١) الضوء على متوسط دخل الفرد بقرية الدير ومنه يتضح مايلي:-

* ارتفاع نسبة البطالة بين نصف سكان قرية الدير من هم فى سن العمل .
* ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث أكثر منها بين الذكور فى سن العمل بالقرية و أن معظم النساء فى سن العمل ربات منزل.
* النسبة الأغلب من هم فى سن العمل يعملون فى النشاط الزراعى، لذلك فإن النسبة الأعلى من الدخل جاءت من العاملين فى هذا النشاط، حيث اسهم بنسبة ٢٧% من دخل القرية.
* تفاوتت نسبة الاسهام فى الدخل بين باقى الأنشطة، حيث جاءت نسبة اسهام العاملين فى التجارة والصناعة ٢٠% تقريبا، وجاءت الخدمات بنسبة ٣%، ويعنى ذلك أن نسبة اسهام العاملين بكل من الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بلغت ٥٠%.
* بلغت باقى الأنشطة النصف الآخر .
* متوسط الدخل السنوى للفرد ٣١ ألف جنيها.
* ضمت قرية الدير ٢٥٧ محلا تجاريا، شملت معظم الأنشطة التجارية ما بين تجارة بقالة وملابس جاهزة ومحلات بيع الفراولة والمعروفة بحلقة الفراولة أو مزاد الفراولة أو سوق الفراولة والذى يتركز فى مدخل القرية من جهة مدينة شبين القناطر، وتركزت معظم المحلات التجارية فى الشارع الرئيسى والمعروف بشارع (الوكالة) الذى يربط مدينة طوخ بمدينة شبين القناطر مرورا بقرية الدير.

جدول (١١) متوسط الدخل السنوى للفرد بقرية الدير ٢٠٢٤م.

المجال	عدد العاملين	%	متوسط العائد السنوى /ألف جنيها	%
زراعة	2250	13.8	216000	27.0
مجالات أخرى	2150	13.2	206400	25.8
حرف أخرى	1200	7.4	115200	14.4
تجارة	750	4.6	90000	11.3
صناعة	625	3.8	75000	9.4
مهن أخرى	750	4.6	72000	9.0
خدمات	345	2.1	24840	3.1
لا يعمل	8191	50.4	0	0.0
الإجمالى	16261	100	799440	100
متوسط الدخل السنوى للفرد			30.7	

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧م، الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م.

وقد اتضح للقائمين على عمليات التنمية أن استخدام متوسط الدخل خلال الثمانينيات غير كاف لمعرفة وفهم الظروف التي تؤثر في معدلات التنمية، لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ بتقديم دليل التنمية البشرية (H D I) كمؤشر يمكن ان يعكس بصورة أكثر شمولا الأبعاد الأساسية للتنمية في المجتمع واعتمد هذا المؤشر على ثلاثة أدلة فرعية هي دليل توقع الحياة ودليل التعليم ودليل الناتج القومي. **الأمم المتحدة٢٠٠٤**.

ب ـ التركيب المحصولى بالقرية.

يتضح من جدول (١٢) وشكل (١٥) أن مساحة الزمام المزروع بقرية الدير بلغت ٢٠٩٤ فدان، أى ما يقرب من ٩٠% من مساحة زمام القرية البالغ ٢٣٧٠ فدان، توزعت هذه المساحة على المركب المحصولى الأساسى للقرية بنسب متفاوتة.

جاءت النسبة الأعلى للمحاصيل الزراعية التقليدية وفى مقدمتها القمح والبرسيم كمحاصيل شتوية والذرة كمحصول صيفى، بالإضافة إلى بعض الخضروات مثل البسلة والسبانخ والبطاطس حيث بلغت نسبة هذه المحاصيل ٦٣% من المساحة المحصولية.

جدول (١٢) المركب المحصولى للأراضى المزروعة بقرية الدير عام ٢٠٢٤م

المركب المحصولى	المساحة	%
محاصيل زراعية	1320	63.0
بساتين	512	24.5
فراولة	262	12.5
الجملة	2094	100

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الوحدة المحلية بقرية الدير، الإدارة الزراعية بقرية الدير ٢٠٢٤م.

شغلت المساحة المزروعة بالبساتين وخاصة البرتقال واليوسفى ربع المساحة المحصولية تقريبا، وأخيرا جاء محصول الفراولة بنسبة ١٢,٥% من المساحة المزروعة، وبالرغم من تدنى المساحة المزروعة بالفراولة إلا أن عائدها يفوق ضعف المساحة المزروعة من المحاصيل الحقلية، وقد اتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية، حيث انعكس عائد محصول الفراولة على الشكل العام للمساكن صورة (٨، ٩، ١٢)، وعلى متوسط دخل الفرد، وبخاصة زارعى محصول الفراولة والتجار القائمين على تسويق هذا المحصول، والمتجمعين فى الشارع الرئيسى بالقرية والمعروف بشارع الوكالة.

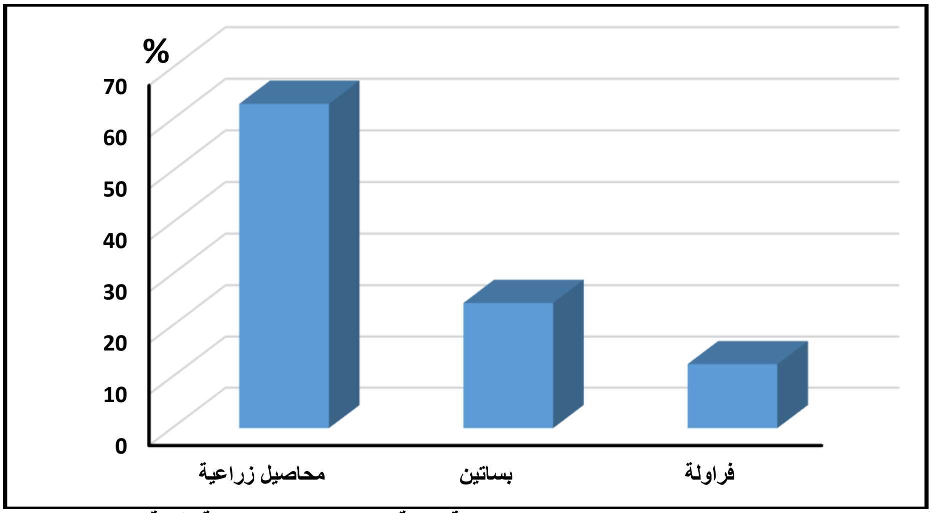

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الوحدة المحلية بقرية الدير، الإدارة الزراعية بقرية الدير ٢٠٢٤م.

خامسا: التحليل الجغرافى للوقع السكانى لقرية الدير.

يرى الجغرافيون أن التنمية تعني أفضل السبل لاستغلال موارد إقليم ما لتحقيق رفاهية سكانه، وأن هذه الموارد يختلف توزيعها من نطاق إلى آخر ويختلف معها طرق استغلالها حسب مقدرة السكان على ذلك، ومن ثم ينعكس ذلك على تفاوت مستويات نوعيات الحياة، ومن هنا تظهر قضية الاختلافات المكانية في مستويات التنمية ويأتي دور الجغرافية لإبراز تلك الاختلافات؛ لذا فالتنمية البشرية جغرافيًا تعني ممتلكات الأقاليم المختلفة بقصد توفير احتياجات السكان وتحسين مستوياتهم .(**رفيق محمود الدياسطي٢٠٠٦**)، وتفيد بيانات الجدول (١٣) والشكل (١٦) فى إلقاء الضوء على واقع النمو السكانى بقرية الدير خلال المدة من ١٩٧٦م وحتى عام ٢٠٢٤م، ومنهما يتضح الآتى:-

جدول(١٣) معدل الزيادة السنوية والنمو السكانى لقرية الدير فى الفترة (١٩٧٦–٢٠٢٤م).

السنة	عدد السكان	معدل النمو السكاني %	الزيادة السنوية نسمة/سنة
1976	12616	–	-
1986	17035	3.0	442
1996	17964	0.5	93
2006	21320	1.7	336
2017	26058	2.0	431
2024	33067	2.4	1001

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧م، الوحدة المحلية بقرية الدير ٢٠٢٤م.

ـ تجاوز حجم سكان قرية الدير ٢٦ ألف نسمة عام ٢٠١٧م بنسبة ٤,٤% من سكان مركز طوخ، حيث احتلت القرية الترتيب الخامس من حيث الحجم السكانى بين قرى المركز.

ـ تضاعف الحجم السكانى للقرية فى ٤٠ عاما، نتيجة لزيادة معدلات الزيادة السنوية وبالتالى زيادة معدل النمو السكانى للقرية، حيث بلغ حجم الزيادة السنوية ما يزيد عن ٤٤٢ نسمة/سنة خلال عام ١٩٧٦م ، ولكن انخفض هذا المعدل إلى ٩٣ نسمة/سنة وذلك عام ١٩٩٦م، بسبب فصل قرية عرب الغديرى عن قرية الدير عام ١٩٩٠م، مما نتج عنه انخفاضا لمعدلات الزيادة السنوية للفترات التالية وبالتالى معدلات النمو السكانى.

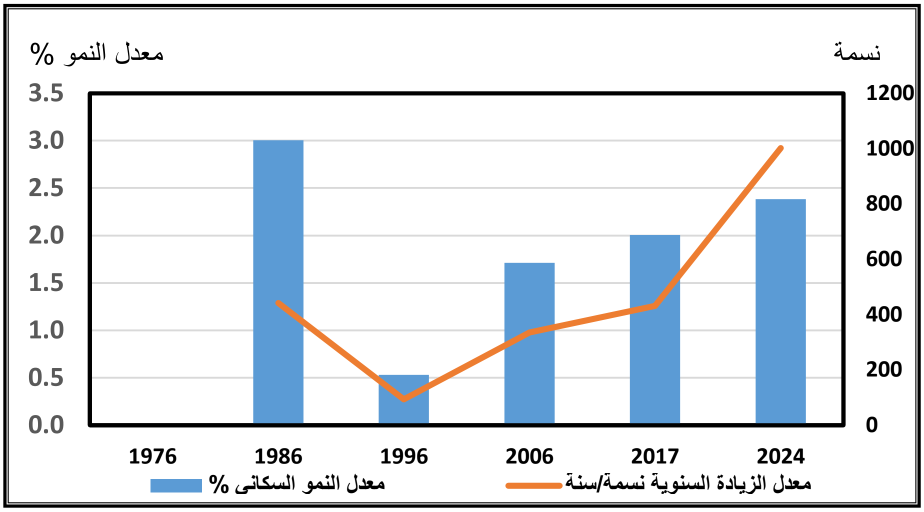

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧م، الوحدة المحلية بقرية الدير ٢٠٢٤م.

شكل(١٦) معدل الزيادة السنوية والنمو السكانى لقرية الدير فى الفترة (١٩٧٦-٢٠٢٤م).

أثرت لتغيرات الإدارية التى سبق ذكرها على معدلات النمو السكانى بالسلب فبلغت أدناها عام ١٩٩٦م حيث سجلت ٠,٥%، ولكن بدأت معدلات النمو فى الزيادة إلى أن بلغت ٢,٤%عام ٢٠٢٤م.

ولمزيد من توضيح خصائص سكان قرية الدير فقد تم الاستعانة باستمارة الاستبيان والتى خلصت نتئجها لإلى ما يلى:

رغبة ما يقرب من ٦٥% من حجم العينة فى الهجرة إلى إحدى المدينتين المجاورتين لقرية الدير (طوخ وشبين القناطر)، ومبرر ذلك فى المقام الأول إمكانية الحصول على فرصة عمل أفضل فى القرية، ثم الإقامة فى مسكن أفضل والحصول على العديد من الخدمات بسهولة ويسر، علاوة على سهولة الحركة والانتقال إلى مكان العمل بسبب توافر وسائل النقل وتنوعها.

سادت رغبة استقلالية المسكن لما يحققه من خصوصية فى حياة السكان، حيث شكلت نسبة ٧٦% من حجم العينة، ويرجع ذلك إلى ثقافة نظام العائلة الواحدة والقبلية والعشيرة والتى من خصائصها الرغبة فى الاستقلالية ، وقد اتضح ذلك من خلال دراسة العينة مما ترتب على ذلك مردودا سلبيا كان من أهم نتائجه ما يلى:

- أقبل الناس بالبناء على الأراضى الزراعية فى ظل عدم وجود رقابة رادعة.
- تآكل الأرض الزراعية على حساب بناء المساكن.

أ- قوة العمل:

تعد قوة العمل هى المحرك الرئيس للاقتصاد، فلا توجد تنمية دون وجود قوة عمل، ولا جدوى لقوة العمل دون توافر مجالا للعمل اللائق لكل فرد من قوة العمل، حيث يسعى الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والذى يندرج تحت العمالة إلى توفير العمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز النمو

الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ لذلك لابد من الوقوف على حجم قوة العمل بقرية الدير من خلال تحليل خصائص التركيب السكانى للقرية وبخاصة الهرم السكانى لتوضيح حجم قوة العمل من الذكور والإناث وكذلك نسبة العائلين لنسبة المعولين، وسيتضح ذلك من خلال العرض التالى:

يتضح من جدول (١٤) وشكل (١٨) ما يلى:

بلغ حجم قوة العمل بقرية الدير ما يزيد على ١٦ ألف نسمة قادرون على العمل؛ أى ثلاثة أخماس بنسبة ٦٢,٤% من الحجم السكانى للقرية، فى المقابل فإن هذه النسبة تعول ما يقرب من ١٠ آلاف نسمة (معولين)، أى نسبة ٣٧,٦% من السكان تقريبا، حيث بلغت نسبة الإعالة على مستوى القرية ٦٠%، إلا أنها زادت عن نسبة الإعالة بالجمهورية والتى بلغت ٥٥% تقريبا.

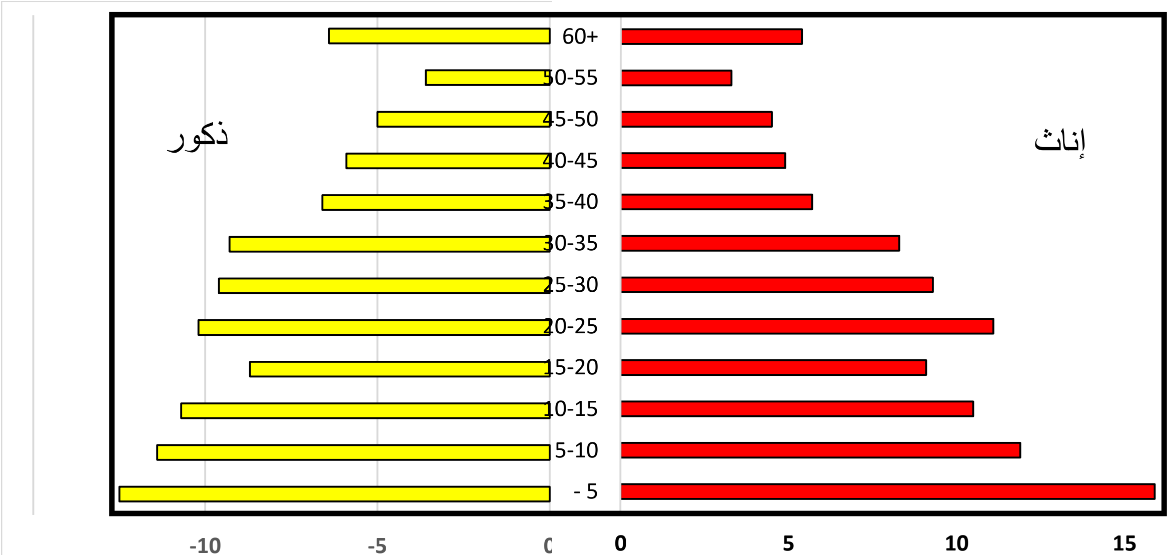

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧.

شكل (١٧) التركيب السكانى حسب السن والنوع لقرية الدير عام ٢٠١٧م

ويتضح من شكل (١٧) أن الهرم السكانى لقرية الدير يمثل مرحلة الشباب؛ حيث تتماثل الفئات العمرية لقاعدة الهرم مع الفئات العمرية الوسطى للسكان، وهذا دليل على أن مجتمع سكان قرية الدير لديهم الوفرة فى الأيدى العاملة القادرة على العمل وأن النسبة الأكبر من السكان نشطة اقتصاديا، وهو ما يدل على أن القرية تمتلك إمكانات تنموية بشرية مستدامة، ينبغى الحفاظ عليها واستثمارها في عملية التنمية الريفية وتوفير متطلبات الحياه لهم بالشكل الذي يسهم في تسخير طاقاتهم الإنتاجية في تحقيق أعلى فائدة للقرية بصفة خاصة وللدولة بصفة عامة، حيث جاءت النسبة الأعلى من السكان فى الفئات العمرية (١٥-٣٥) تليها الفئات العمرية (٣٥ – ٦٠)، وهذا يشجع على السعى وراء توفير فرص عمل لهذه الفئة.

ويتضح أيضا من الهرم السكانى لقرية الدير زيادة نسبة الإناث فى الفئات العمرية (أقل من ١٥ سنة) وخاصة الفئة العمرية (أقل من خمس سنوات)، وهذا مؤشر لزيادة نسبة قوة العمل من الإناث عن الذكور مستقبلا.

جدول (١٤) نسبة الإعالة بقرية الدير مقارنة بالجمهورية عام ٢٠١٧م

	٦٥ سنة فآكثر	أقل من ١٥سنة	جملة المعالين	جملة العائلين	نسبة الإعالة %
سكان الدير	٧٧٠	٩٠٢٧	٩٧٩٧	١٦٢٦١	
سكان الدير %	٣,٠	٣٤,٦	٣٧,٦	٦٢,٤	٦٠,١
سكان الجمهورية%	٣,٩	٣٤,٢	٣٨,١	٦١,٩	٥٤,٩

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧م.

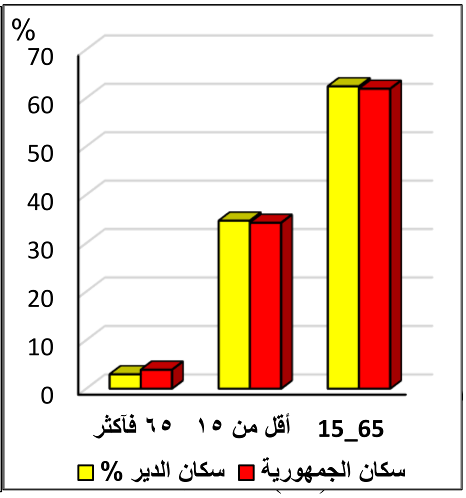

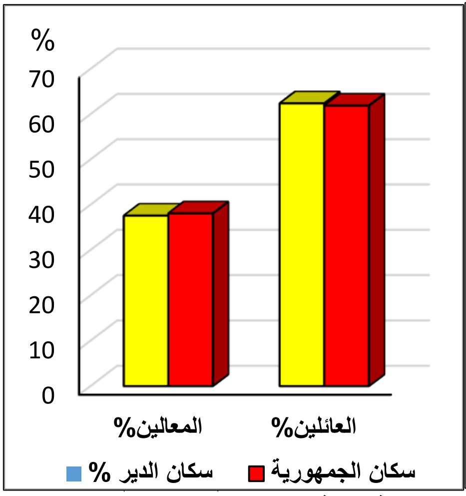

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧م.

ب ـ الحالة التعليمية للسكان.

تعد الحالة التعليمية إحدى الخصائص الاجتماعية التى تبنى الدولة عليها سياستها التنموية، فالأمية عائق للتنمية، والمؤهلات الجامعية فأعلى عقل التنمية، والمؤهلات المتوسطة محرك التنمية. أما باقى الفئات فلا غنى للتنمية عنها، فالحالة التعليمية تعد مؤشرا للعديد من المتغيرات التى تضعها التنمية فى اعتبارها، فهى مؤشرا لثقافة السكان، ونظرة مستقبلية لما ستكون عليه الحالة التعليمية والاقتصادية بمنطقة الدراسة، ومن هذا المنطلق سيتم العرض للحالة التعليمية بمنطقة الدراسة والتى جاءت على النحو التالى:

يتضح من جدول (١٥) وشكل (١٩) ما يلى:

شكل المؤهل الجامعى والدرجات الأعلى الماجستير والدكتوراة نسبة العشر تقريبا ٩,٦%، لفئة من هم داخل المرحلة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)، وتساوت هذه النسبة مع نسبة من يقرأ ويكتب ، ولكن جاءت النسبة الأكبر للذكور والتى بلغت ١٢% تقريبا،

وزادت هذه النسبة فى حضر المحافظة حيث بلغت ١٤,١% أى ضعف نسبة الإناث والتى بلغت ٧%تقريبا ، بينما تساوت نسبة الريف مع نسبة الإناث فبلغت ٨,٣% تقريبا، وبلغت النسبة على مستوى محافظة القليوبية ١٠% تقريبا.

جدول (١٥) سكان قرية الدير(١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية ٢٠١٧م.

الحالة	ذكور	%	إناث	%	الجملة	%
مؤهل جامعى فأعلى	١٢٣٤	١١,٦٤	٦٥٢	٧,١٧	١٨٨٦	٩,٥٧
متوسط وفوق	٢٩٤٩	٢٧,٨١	٢٩٢١	٣٢,١٠	٥٨٧٠	٢٩,٧٩
أقل من المتوسط	٢٤٨٢	٢٣,٤٠	١١٦٧	١٢,٨٣	٣٦٤٩	١٨,٥٢
يقرأ ويكتب	١٠١٦	٩,٥٨	٨٢٥	٩,٠٧	١٨٤١	٩,٣٤
أمى	٢٩٢٤	٢٧,٥٧	٣٥٣٤	٣٨,٨٤	٦٤٥٨	٣٢,٧٨
الجملة	١٠٦٠٥	١٠٠	٩٠٩٩	١٠٠	١٩٧٠٤	١٠٠

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧م.

شغل المؤهل المتوسط وفوق المتوسط الترتيب الثانى بين من هم فى سن التعليم حيث بلغت نسبته ٣٠% تقريبا، وزادت به نسبة الإناث عن الذكور، ومن المفترض أن تكون هذه الفئة هى وقود التنمية حيث تضم الفنيين والقائمين على الحرف والمهن العملية، ولابد من التوجيه الصحيح لهم لدفع قاطرة التنمية وبخاصة فئة الذكور، أما على مستوى محافظة القليوبية فزادت نسبة الحضر عن الريف، حيث بلغت نسبة هذه الفئة ٣٣,٤% فى الحضر مقابل ٣١,٦% فى الريف.

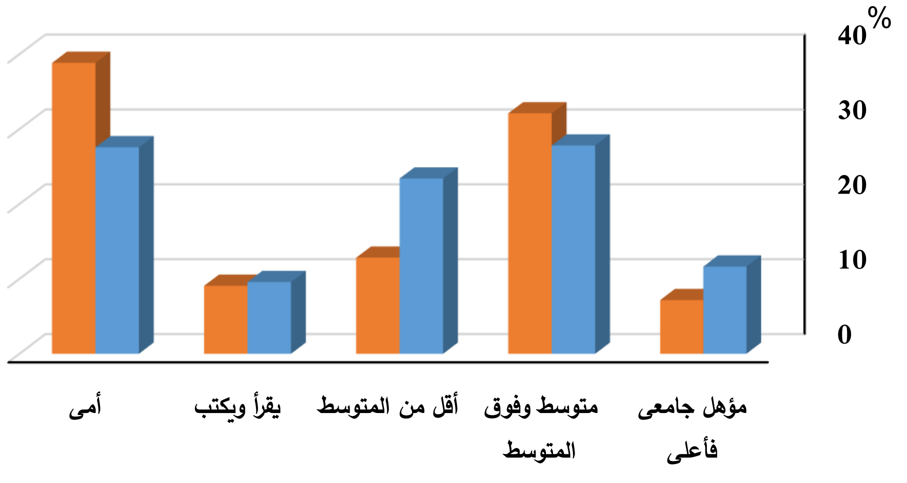

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧م..

شكل (١٩) سكان قرية الدير(١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية ٢٠١٧م.

جاءت فئة من هم أقل من التعليم المتوسط والتى ضمت تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية العام والأزهرى بنسبة ١٨,٥% وتعد هذه الفئة البذرة الأولى للتعليم المتوسط وفوق المتوسط والجامعى فأعلى، حيث تم تناول حجم هذه الفئة فى المنشآت التعليمية، لذلك فإن هذه الفئة لابد أن تلقى رعاية خاصة ويتم توجيهها الاتجاه الصحيح حسب ما تتطلبه المشاريع التنموية.

شغلت فئة من يقرأ ويكتب نسبة ضئيلة بلغت ٩,٣%، وزادت نسبتها فى الذكور عن الإناث، وتمثلت هذه الفئة فى المتسربين من التعليم وكذلك من لم يلتحق بالمراحل التعليمية وتم محو أميته من خلال مشروع محو الأمية، وعادة تزيد نسبة هذه الفئة فى الريف عن الحضر فبلغت نسبتها فى حضر المحافظة ٧,٢%، مقابل ٩,٦% فى ريف محافظة القليوبية.

بلغت نسبة الأمية فى قرية الدير ما يقرب من ثلث السكان حيث بلغت نسبتها٣٣% تقريبا، وزادت هذه النسبة فى الإناث عن الذكور، وتمثل هذه الفئة عائق التنمية الأول، لذلك لابد أن يكون هدف التنمية الأساسى هو العمل على تقليص هذه النسبة إلى أقل حد ممكن، وزادت هذه النسبة أيضا على مستوى المحافظة حيث بلغت نسبتها فى الريف٢٧,٢% بينما بلغت نسبتها بين سكان الحضر ٢٢,٤%.

سادسا: مؤشرات التنمية العمرانية لقرية الدير.

يعد دليل التنمية البشرية من أهم المؤشرات التى تكشف عن أبعاد التنمية، وبالرغم من ذلك إلا أنه لم يأخذ العمران ضمن الأدلة التى اعتمد عليها، ولكنه اقتصر على توقع الحياة والتعليم والناتج القومى، إلا أن نموذج SWOT من النماذج الناجحة والتى استخدمها كثير من الباحثين للكشف عن منظومة التنمية المستدامة فى العديد من المجالات(Reza shabanzadeh namini 2021)، حيث يهدف هذا النموذج إلى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات؛ لمحاولة تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمحلات العمرانية، لذلك تم استخدام هذا المؤشر لتطبيقه على قرية الدير، لفهم الوضع الراهن والتحديات التى تواجه متخذى القرار فى رفع مستوى معيشة السكان، ولكى يتم تطبيق هذا المؤشر يجب تقسيم العوامل المؤثرة فيه إلى عوامل خارجية (نقاط القوة ونقاط الضعف)، وعوامل داخلية (الفرص والتهديدات)، بالإضافة إلى إجراء هذا التطبيق على مرحلتين، ويشترط فى المرحلتين ما يلى:

- يجب ألا يكون مجموع العوامل الداخلية والخارجية أكبر من واحد، ويكون لكل معامل وزن ودرجة تأثير.
- أما الوزن فتتراوح قيمته من صفر إلى واحد، وتتحدد هذه القيمة بناء على درجة الأهمية النسبية.
- أما درجة التأثير فتتراوح بين ١ : ٤ وتشير إلى مدى قوة هذا العامل؛ فالقيمة واحد تشير إلى ضعيف جدا، والقيمة ٤ تشير إلى قوى جدا.
- ولتحديد النتيجة النهائية لكل عنصر يتم ضرب الوزن فى درجة التأثير.
- إذا كانت النتيجة النهائية أقل من ٢,٥ كان ذلك مؤشرا على أن نقاط القوة أقل من نقاط الضعف، وإذا كانت النتيجة النهائية أكبر من ٢,٥ كان ذلك مؤشرا على أن نقاط القوة أكبر من نقاط الضعف.

ـ تم تكرار هذه المراحل مع الفرص والتهديدات، فإذا كانت النتيجة النهائية أقل من ٢,٥ كان ذلك مؤشرا على أن الفرص أقل من التهديدات، وإذا كانت النتيجة النهائية أكبر من ٢,٥، كان ذلك مؤشرا على أن الفرص أكبر من التهديدات.

أ- نقاط القوة والضعف.

تبين من خلال تحديد وتحليل العوامل الداخلية (الضعف والقوة) جدول (١٦) تصدرت عوامل القوة ثمانية عناصر أساسية اكتسبت القرية قوتها ومنها الموقع وخصوبة التربة وزراعة وتصدير الفراولة وقوة العمل وتوافر الوحدات السكنية، وتراوحت درج أهميتها بين ٣، ٤، بينما تراوحت أوزانها بين ٠,٠٥٧، ٠,٠٧٥ ، أما فيما يتعلق بعوامل الضعف فبلغ عددها ستة عوامل أساسية تراوحت درجة أهميتها بين ١ ، ٢، بينما تراوح وزنها بين ٠,٠٥١، ٠,٠٧٨ ، بينما بلغت النتيجة النهائية لتحليل تلك العوامل ٢,٣٢٦ وهى أقل من المعدل مما يشير إلى أن **نقاط الضعف تطغى على نقاط القوة.**

جدول (١٦) نقاط القوة والضعف فى قرية الدير ٢٠٢٤م.

العامل	الوزن	(الأهمية النسبية)	الدرجة
نقاط القوة			
موقع قرية الدير	٠,٠٧٥	٤	٠,٣
خصوبة التربة	٠,٠٥٩	٣	٠,١٧٧
إنتاج وتصدير محصول الفراولة	٠,٠٧٤	٤	٠,٢٩٦
قوة العمل	٠,٠٦٥	٢	٠,١٣
الحصول على الطاقة	٠,٠٦٣	٢	٠,١٢٢
توافر مياه الشرب والصرف	٠,٠٧٢	٤	٠,٢٨٨
توافر الناحية الأمنية صورة (١)	٠,٠٥٩	١	٠,٠٥٧
توافر السكن	٠,٠٦٩	٣	٠,٢٠٧
نقاط الضعف			
نقص الخدمات الصحية والتعليمية	٠,٠٧٣	٢	٠,١٥٦
تدهور شبكة الطرق	٠,٠٨٥	٢	٠,١٥
تدنى متوسط الدخل	٠,٠٧٦	١	٠,٠٦٦
الخطة العشوائية لسكن القرية	٠,٠٧٢	١	٠,٠٦
نقص المشاريع التنموية	٠,٠٧١	٢	٠,١٠٢
النمو العمرانى على الأرض	٠,٠٨٧	٢	٠,١٥٤
المجموع	١		٢,٢٦٥

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧، الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية، العينة، مجلس مدينة طوخ٢٠٢٤م.

ب ـ الفرص والتهديدات.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) جدول (١٧) فقد تركزت أهم الفرص فى ثمانية عوامل يمكن من السهل تحقيق معظمها؛ ومنها على سبيل المثال تصنيع الفراولة ومشاركة السكان واستغلال الطاقة الشمسية ومشروع البيوجاز، وتراوحت درجة أهميتها بين ٣، ٤، بينما تراوحت أوزانها بين ٠,٠٥٩، ٠,٠٧٩، بينما انحصرت التهديدات فى سبعة عوامل أساسية جاء معظمها بخصوص الأرض الزراعية والسكن والسكان لذلك لابد من التغلب عليها، وجاءت درجة أهميتها ما بين ١، ٢، بينما تراوحت أوزانها بين ٠,٠٥٨، ٠,٠٧١، بينما جاءت النتيجة النهائية ٢,٧١، مما يؤكد **تفوق عوامل الفرص على عوامل التهديدات.**

جدول (١٧) نقاط الفرص والتهديدات فى قرية الدير ٢٠٢٤م.

العامل	الوزن	(الأهمية النسبية)	الدرجة
الفرص			
تصنيع الفراولة	٠,٠٧٩	٤	٠,٣١٦
مشاركة السكان	٠,٠٧١	٣	٠,٢١٣
عقد دورات تدريبية	٠,٠٦٣	٣	٠,١٨٩
مشاركة القطاعين العام والخاص	٠,٠٥٩	٤	٠,٢٣٦
النمو العمرانى الرأسى	٠,٠٧١	٤	٠,٢٨٤
استخدام وقود البيوجاز	٠,٠٦٩	٤	٠,٢٧٦
تمويل المشاريع الصغيرة	٠,٠٦٦	٤	٠,٢٦٤
استغلال الطاقة الشمسة	٠,٠٦٨	٤	٠,٢٧٢
التهدبدات			
تقلص مساحة الأرض الزراعية	٠,٠٧١	٢	٠,١٤٢
المبانى القديمة	٠,٠٦٦	١	٠,٠٦٦
انعدام الرؤية المستقبلية	٠,٠٥٩	١	٠,٠٥٩
الإدارة الضعيفة	٠,٠٦٤	٢	٠,١٢٨
الخطة العشوائية للقرية	٠,٠٥٨	١	٠,٠٥٨
المنافسة	٠,٠٦٥	١	٠,٠٦٥
زيادة عدد الإناث	٠,٠٧١	٢	٠,١٤٢
	1		2.71

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء٢٠١٧، الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية، العينة ، مجلس مدينة طوخ٢٠٢٤م.

من خلال العرض السابق اتضح أن هناك نقاط ضعف يقابلها فرص، لذلك يمكن تعظيم الفرص ودمجها مع نقاط الضعف واستغلال ذلك فى تقزيم نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة، وذلك من خلال الاستراتيجيات التى يمكن اتباعها لتحقيق ذلك.

سابعا: استراتيجيات تحقيق التنمية العمرانية بقرية الدير.

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل لما تحتاجه من إعداد لجمع وتحليل البيانات لمعرفة الوضع الحالى لمنطقة الدراسة، ولطالما تم إعداد خطة سليمة أصبح الوصول لتحقيق التنمية المستدامة سهلا وواضحا، فالتخطيط وسيلة لتحقيق التنمية، وتتضمن استراتيجية التنمية الريفية مجموعة من المعايير التي تحدد طريقة العمل ومدى تطوره والقواعد والآليات التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المنوطة، مع الوضع فى الاعتبار العادات والتقاليد التي يحددها المجتمع.

ويقصد باستراتيجيات التنمية بأنها الآلية أو الخطة التي يمكن اتباعها لتنفيذ وتحقيق أهدافها، كما أنها مجموعة من الخطوات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف المحددة للتنمية (حسن عبد القادر صالح (٢٠٠٢م)، والآلية المطلوبة لإعداد خطط التنمية.

لقد أسهم علم الجغرافية بدور مهم في حل مشكلات الخلل التنموي بين الأقاليم وإعطاء البعد المستقبلي لتنمية أي إقليم وهو مايدخل ضمن مفهوم الجغرافية المستقبلية، كما تعمل الجغرافية على تسوية الاختلافات المكانية المتعلقة بسوء توزيع ثمار التنمية، عن طريق تقليلها أو الحد منها وتوضيح مناطق الفقر التنموي ومناطق التركز التنموي، ونقل التنمية إلى مناطق تناقصها، بغية الوصول إلى مرحلة العدالة التنموية، وهو الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في الإفادة من نتائج التنمية وثمارها وتتبع الجغرافية في ذلك وسائلها الاحصائية وأبرزها مؤشّر مرتبة التنمية Development Rank Index of(I.D.R) ومؤشّر حالة التنمية Development Status Index of(I.D.S) حسين عليوي ناصر الزيادي٢٠١٠

ولا يقتصر دور الجغرافية على دراسة التنمية من الجوانب التي تمت الإشارة إليها، بل تقوم الجغرافية بإدخال التنمية ضمن مفاهيمها الرئيسة وأبرزها التوزيع والتباين والعلاقات المكانية، فهى تبحث في تباين مستويات التنمية بين الدول وتوزيع الدول بحسب موقعها في سلم التنمية.

وقد تعددت استراتيجيات التنمية بقرية الدير بناء على نتائج المؤشرات الناتجة عن تحليل (SWOT)، والتى من خلالها يمكن وضع الاستراتيجيات التالية:

١ - استراتيجية تصنيع موارد البيئة المحلية لزيادة متوسط دخل الفرد.

نظرا لأن قرية الدير تعد من القرى المشهورة والمميزة بزراعة الفراولة، لذلك احتكرت القرية سوق الفراولة، فأصبحت هى المقر الرئيسى لبورصة الفراولة بالنسبة لإقليم الفراولة المحيط بها، لذلك لابد من إنشاء مصانع لتصنيع إنتاج الفراولة لأن ذلك يعمل على زيادة متوسط دخل الفرد على مستوى قرى مركزى طوخ وشبين القناطر، حيث أصبحت معظم قرى المركزين وفى مقدمتها قرية الدير يزرعون سلالات مميزة من الفراولة والمعروفة بالفراولة الطازجة(Fresh) كما تم توضيحه من قبل، ولكن اعتمد تسويقها على السوق المحلى ونسبة قليلة منها يتم إعدادها للتصدير، ولكن فى حالة تصنيع الفراولة فى شكل عصائر أو مربى أو تحويلها إلى مسحوق فإن ذلك يضاعف القيمة المضافة لها بالإضافة إلى توفير فرص عمل لسكان القرية والقرى المجاوة لها، مما يعمل على زيادة معدل دخل الفرد فى القرية والقرى المجاورة لها.

٢ ـ استراتيجية النمو العمرانى الرأسى للحد من النمو العمرانى على الأراضى الزراعية والقضاء على العشوائية فى خطة البناء.

يعد النمو العمرانى من المشكلات التى تعانى منها معظم المحلات العمرانية المصرية سواء كانت حضرية أو ريفية، وعادة يرتبط النمو العمرانى بالنمو السكانى، ففى قرية الدير يتماشى النمو العمرانى مع النمو السكانى، ولكن فى إسقاط عام ٢٠٥٠م سيكون هناك عجز فى الوحدات السكنية مما قد يسبب مشكلة لا يُعرف مداها، وقد يكون النمو العمرانى الرأسى أحد الحلول لهذه المشكلة، فمن خلال تحليل خصائص المبانى حسب عدد الطوابق، وذلك من خلال زيادة عدد الطوابق إلى ثلاثة طوابق فى المبانى ذات الطابق الواحد والطابقين فإن ذلك يضيف ما يزيد عن ٣٠٠٠ وحدة سكنية، وما يعادل نصف مساحة الكتلة السكنية لقرية الدير تقريبا أى ما يزيد عن المائة فدان، بالإضافة إلى أن ذلك الاقتراح يقلل من التكلفة المادية لبناء الوحدات السكنية، حيث أن تكلفة الوحدة السكنية فى الطوابق العليا أقل بكثير من تكلفة الطابق الأرضى، فمن المنطق أن تحميل سعر أرض البناء يقل كلما زاد عدد الطوابق، ولكن لا يتأتى إلا بوضع معايير لذلك، وتجاوب السكان مع هذا الاقتراح، ولا يحدث إلا بتغيير ثقافة السكان.

٣ ـ استراتيجية توليد الطاقة من البيئة المحلية.

يعد مشروع البيوجاز من المشاريع المرتبطة بالأرياف، فهو من المشاريع التنموية التى تساهم فى العديد من المجالات الاقتصادية، حيث يعتبر واحدا من مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة وغير المكلفة وذات جدوى اقتصادية عالية، علاوة على أنه يحافظ على البيئة، فمن خلاله يتم التخلص من جميع المخلفات البشرية والحيوانية، بالإضافة إلى أنها تعمل على توفير الغاز الطبيعى، أما بالنسبة للطاقة الشمسية، فمن المعروف أن مناخ مصر غنى بالإشعاع الشمسى، لذلك يمكن استغلال هذا المصدر فى الحصول على الطاقة الكهربائية؛ مما يساهم فى مصدر الدخل القومى وتخفيف العبء عن الشبكة القومية وتوفير فائض الكهرباء لاستغلاله فى الصناعة.

٤ ـ استراتيجية إنشاء المشروعات الصغيرة وتنظيم دورات تدريبية لزيادة متوسط دخل الفرد.

إن جوهر مؤشرات التنمية هو مدى تفعيل المجتمع للقدرات الذاتية لمواطنيه وتوظيفها بما يخدم التطلعات التنموية للمجتمع، وبالتالي فإن مقياس التنمية ليس امتلاكا الموارد الطبيعية فقط أو استيراد أحدث التقنيات وإنما المقياس الحقيقي هو تنمية القدرات البشرية والعناية بالمكونات الخلفية لمشروعات التنمية كالثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي والصحي (صالح بن علي الهذول٢٠٠٣).

ولاشك أن هذه المكونات وغيرها تعد من المقاييس التي تحدد درجة تطور الدولة وتصنيفها في مجال التنمية (انور مهدي صالح٢٠٠٤).

وتعد المشروعات الصغيرة مثل تصنيع الفراولة من أهم الاتجاهات التى تعمل على زيادة الدخل القومى وبالتالى ينعكس ذلك على كفاية وكفاءة الخدمات، فالمشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى تمويل كبير، علاوة على أنها تحد من البطالة وتزيد من دخل الفرد، ولكى تنجح هذه المشروعات لابد من عقد دورات تدريبية للفئات القادرة على

العمل فى قرية الدير للعمل فى هذه المشاريع حسب مجال العمل، وهذا كان أحد أسرار نجاح العديد من الدول وفى مقدمتها الصين.

٥ ـ استراتيجية تنمية الكتلة السكنية.

تعد الكتلة السكنية للقرى إرث تاريخى، فتركيبها الداخلى يعكس الثقافة والطابع الريفى وشكلها الخارجى يعكس نموه السكانى، فإن كان التركيب الداخلى ينطوى على العشوائية، إلا أنه من وجهة نظر ساكنيها أكثر تنظيما بل يعكس ثقافتهم وخصائصهم الاجتماعية، فهو الانطلاقة الأولى التى حددت علاقة السكان ببيئتهم الجغرافية، ومدى التأقلم مع هذه البيئة، والذى يتضح من خلاله خطة المبانى الممثلة فى نمط شبكة الشوارع بالقرية.

وتكمن استراتيجية التنمية المستدامة للكتلة السكنية فى معدلات وطبيعة واتجاهات النمو العمرانى، بالإضافة إلى وضع خطة مستقبلية لتعديل التركيب الداخلى والممثل فى شبكة الشوارع وذلك فى حالة الإحلال والتجديد للمساكن القديمة.

جدول (١٨) الاسقاط السكنى والسكانى لقرية الدير

الإسقاط لعام ٢٠٥٠			المتغيرات لعام ٢٠١٧		
عدد السكان	عدد الأسر	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان	عدد الأسر	عدد الوحدات السكنية
57546	15941	15941	26065	7225	7195

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧م، الوحدة المحلية بقرية الدير، الدراسة الميدانية٢٠٢٤م.

إن استراتيجية التنمية العمرانية لقرية الدير لا تقتصر على الجانب العمرانى فقط، ولكن لابد أن تضع فى اعتبارها المتغيرات الأخرى المرتبطة بالتغيرات العمرانية ارتباطا وثيقا وفى مقدمتها السكان والخدمات، فمن خلال جدول (١٨) يتضح أنه لا يوجد عجز يذكر فى الوحدات السكنية حتى عام ٢٠١٧م، إذ أن عدد الأسر بلغ ٧٢٢٥ أسرة مقابل ٧١٩٥ وحدة سكنية ما بين منزل وشقة وحجرة أو أكثر وحجرة مستقلة، ولكن مع توقعات عام ٢٠٥٠ وبناء على معدلات النمو السكانى لعام ٢٠٢٤م فقد تم عمل إسقاط سكانى لعام ٢٠٢٥م والذى نتج عنه زيادة عدد الأسر إلى ١٦ ألف أسرة تقريبا، مما يتطلب وضع رؤية استرتيجية عمرانية للتغلب على هذه الزيادة والتى قد تضطر السكان للفوضى والبناء على الأرض الزراعية مما ينتج عنه بعض المشكلات البيئية والاقتصادية.

ثامنا: النتائج والتوصيات.

أ- النتائج.

شكلت الكتلة العمرانية ما يقرب من ١٢% من مساحة زمام القرية، جاء الاستخدام السكنى فى المقدمة بنسبة ٨٤%، تضاعفت مساحة الكتلة العمرانية خمس مرات خلال مائة عام، اقترب عدد الأسر من عدد الوحدات السكنية ويعد ذلك مؤشرا لعدم وجود عجز فى الوحدات السكنية، ولكن هناك تدنى فى الخدمات الصحية والتعليمية.

غلب على مبانى القرية المبانى ذات الطابقين؛ حيث شكلت ما يقرب من نصف عدد مبانى القرية، واتضح أن النسبة الأكبر من سكان قرية الدير يعمل بالزراعة، وبخاصة زراعة الفراولة فى الخريف والشتاء والمحاصيل الحقلية والبستانية فى الصيف، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها تعمل فى النشاط التجارى بالقرية وبالنشاط الصناعى خارج القرية وخاصة فى مدينة العبور، وأن نصف السكان لا يعمل ومعظمهم من الإناث.

- زيادة نسبة قوة العمل من الإناث عن الذكور مستقبلا، لذلك لابد من مراعاة ذلك فى حالة توفير فرص العمل.
- احتلت قرية الدير الترتيب الخامس من حيث الحجم السكانى لقرى مركز طوخ، وزاد حجمها السكانى عن ضعف المتوسط الحجم السكانى لقرى المركز، وذلك نتيجة لزيادة معدل النمو السكانى والذى بلغ ٢,٤% عام ٢٠٢٤، واتضح من الدراسة أن الهرم السكانى للقرية يمثل مرحلة الشباب، وأن نسبة قوة العمل بلغت ٦٠%، وأن نسبة الإناث فى الفئات العمرية الصغرى تفوق نسبة الذكور.

اتضح من خلال تطبيق نموذج SWOT، أن نقاط الضعف تطغى على نقاط القوة، وأن الفرص المتاحة للتنمية العمرانية تطغى على التهديدات الموجهة للتنمية، وبناء عليه تم توظيف الفرص المتاحة للتغلب على نقاط الضعف والخروج بتوصيات تدعم عملية التنمية العمرانية المستدامة بالقرية.

- توفر إمكانية النمو الرأسى للمبانى مما يقلل ذلك من النمو الأفقى على حساب الأراضى الزراعية، حيث أن زيادة طابق واحد على إجمالى عدد المبانى يعمل على توفير ما يقرب من ٣٠٠ فدان من الأراضى الزراعية أى ما يعادل المساحة العمرانية للقرية فى الوقت الحالى.

ب - التوصيات:

جاءت التوصيات فى هذا البحث فى صورة الاستراتيجيات التى يجب اتباعها لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة لقرية الدير، بالإضافة إلى بعض التوصيات التى كشفت عنها الدراسة فى تحليلها لمحاور التنمية العمرانية لقرية الدير والنتائج التى تم التوصل إليها، ويمكن تلخيص تلك التوصيات فيما يلى:

- استخدام التكنولوجيا فى تطوير الإنتاج الزراعى.
- استثمار الإمكانات التنموية بالقرية من خلال إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة وبخاصة القائمة على التصنيع الزراعى، من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة.
- الحفاظ على القوى البشرية الريفية، والتى بلغت قوة العمل ٦٠% من فئة القادرين على العمل.

ـ العمل على كفاية الخدمات الاجتماعية وبخاصة الخدمات التعليمية والصحية، عن طريق بناء المدارس وبخاصة فى مرحلتى التعليم الإبتدائى والإعدادي، أو زيادة عدد الفصول فى المدارس القائمة حاليا عن طريق عمل امتداد لها وبالتالى زيادة عدد المعلمين والإداريين.
ـ الاهتمام بالبنية الأساسية وفى مقدمتها شبكة الطرق، وبخاصة الطريق الذى يربط القرية بمدينتى طوخ وشبين القناطر.
ـ تنوع الاقتصاد الريفى، بمعنى إدخال أنشطة أقتصادية أخرى مثل تصنيع إنتاج الفراولة وتصديره.
ـ البحث عن أنشطة عمل توفر فرص عمل بالقرية.
ـ الحفاظ على الأرض الزراعية، والاتجاه للنمو العمرانى الرأسى، حيث يعمل ذلك على توفير ما يقرب من نصف مساحة الكتلة العمرانية، والتى ستكون مستقبلا على حساب الأراضى الزراعية.
ـ لابد من إعادة النظر فى التوجهات والخطط التى وضعتها الدولة بخصوص التنمية المستدامة للريف المصرى وفى مقدمتها التنمية العمرانية، ومخططات استخدام الأرض بالقرية، والتى تهدف جميعها إلى تحقيق التوازن السكانى والعمرانى والسيطرة على النمو العمرانى غير المخطط، تفاديا لعدم التمادى فى نفس الأخطاء والاستفادة من أخطاء الماضى وفهم الحاضر لإضائة المستقبل.
تلبية احتياجات السكان الحاليين، من خلال توفير مأوى آدمى لهم فى بيئة يتوافر بها المنشآت الخدمية والبنية التحتية المناسبة، والمحافظة على الأرض الزراعية والطبيعة الريفية التى يكمن فيها عبق الريف، والحد من النمو العمرانى الأفقى، واللجوء إلى النمو العمرانى الرأسى بقدر الإمكان.
ـ لابد من التنسيق ووضع المعايير اللازمة للنمو الرأسى بدلا من النمو الأفقى على حساب الأراضى الزراعية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تغيير ثقافة السكان.
ـ زيادة عدد المدارس فى التعليم العام بما يتناسب مع عدد الطلاب فى سن التعليم، وكذلك زيادة عدد المعلمين بما يتناسب مع عدد الطلاب أيضا.
ـ لابد من زيادة كفاءة الوحدة الصحية بالتخصصات الطبية الأساسية، وكذلك توفير العلاج اللازم للحالات الحرجة والمتكررة.
ـ لابد من مراعاة تكرار انقطاع التيار الكهربائى، لأن ذلك يؤثر على العديد من متطلبات السكان.
ـ لابد من وجود سياسات وقرارات تتبناها الدولة للاستفادة من الوحدات السكنية المغلقة.
ـ لابد من مراعاة الحالة الاقتصادية للسكان فى حالة الرغبة فى توصيل خدمة الغاز الطبيعى نظرا للتكلفة العالية لتوصيل هذه الخدمة.
ـ إنشاء العديد من المشاريع التى من خلالها يمكن الحد من نسبة البطالة وبالتالى زيادة المعدل السنوى لدخل الفرد؛ لذلك لابد من تنمية شاملة لشتى جوانب الحياة سواء كانت اقتصادية .. اجتماعية .. ثقافية .. سياسية وغيرها.
ـ لابد من الوضع فى الاعتبار زيادة نسبة الإناث عن الذكور فى فئات السن (أقل من خمس سنوات) وذلك فى حالة توفير فرص للعمل.

صورة (١) نقطة شرطة بقرية الدير (الجمعة ٦ /٢٠٢٤/٩م)

صورة (٢) مادة البناء على هوامش قرية الدير، وطرق فرز محصول الفراولة (السبت ١٥ فبراير ٢٠٢٥م).

صورة (٣) الوحدة المحلية بقرية الدير، (الخميس١٢/٩/ ٢٠٢٤م.)

صورة (٤) النمو العمرانى على الأراضى الزراعية جنوبى شرق الدير
(الخميس١٢/٩/ ٢٠٢٤م.)

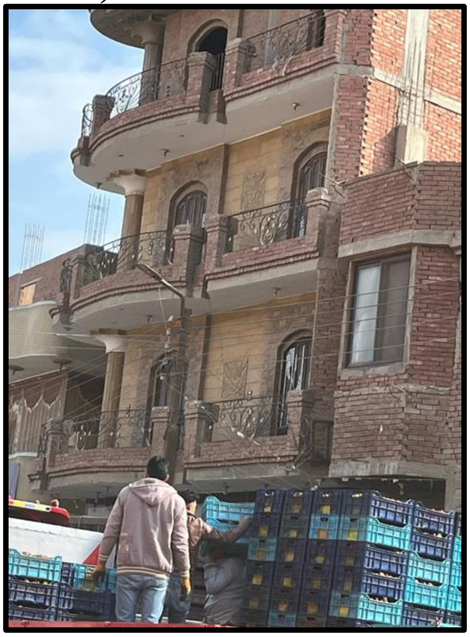

(السبت ١٥ فبراير ٢٠٢٥م)
صورة (٥) تجارة الفراولة وأنماط المبانى صورة (٦) حصائص المبانى فى أحد الشوارع الجانبية

صورة (٧) مجمع المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بقرية الدير (الجمعة ٦ /٢٠٢٤/٩م)

صورة (٨) تعدد الطوابق (٦ طوابق) بقرية الدير(السبت ١٥ فبراير ٢٠٢٥م).

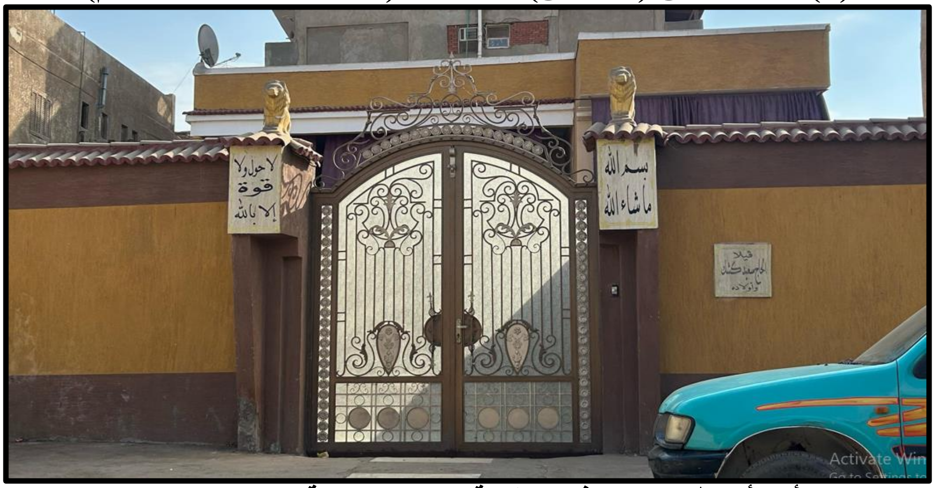

صورة (٩) أحد أنماط المبانى (فيلا) بقرية الدير، (الجمعة ٦ /٢٠٢٤/٩م)

صورة (١٠) المبانى العشوائية والورش داخل الكتلة السكنية بقرية الدير، (الخميس١٢/٩/ ٢٠٢٤م).

صورة (١١) أحد المساكن الرديئة بقرية الدير(الخميس١٢/٩/ ٢٠٢٤م).

صورة (١٢) تعدد الطوابق والوحدات السكنية غير المأهولة بقرية الدير (الخميس١٢/٩/ ٢٠٢٤م.

جامعه عين شمس **كلية الآداب**

قسم الجرافيا

<u>استمارة استبيان (١) تقنين الوضع العمرانى بقرية الدير (بهدف البحث العلمى فقط)</u>

١ ـ كم عدد أفراد الأسرة؟

أ ـ (٢) ب ـ (٣) ج ـ (٤) د ـ (٥ فأكثر)

٢ ـ كم عدد الغرف فى المسكن؟

أ ـ (١) ب ـ (٢) ج ـ (٣) د ـ (٤ فأكثر)

٣ ـ ما هو مجال العمل الذى تعمل به؟

أ ـ زراعى ب ـ تجارى ج ـ صناعى د ـ خدمى ه ـ آخر

٤ ـ ما مدى توافر خدمات المسكن (مطبخ – حمام)؟

أ ـ الإثنان ب ـ مطبخ فقط ج ـ حمام فقط د ـ لا يوجد

٥ ـ كم عدد الوحدات السكنية فى المبنى؟

أ ـ (١) ب ـ (٢) ج ـ (٣) د ـ (٤ فأكثر)

٦ ـ ما هى درجة الرضا عن المعيشة فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

٧ ـ هل ترغب السكن فى منزل مستقل؟

أ ـ أرغب ب ـ أرغب إلى حد ما ج ـ لا أرغب

٨ ـ هل ترغب فى الهجرة إلى المدينة؟

أ ـ أرغب ب ـ أرغب إلى حد ما ج ـ لا أرغب

٩ ـ ما مدى الرضا عن الخدمات الصحية فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

١٠ ـ ما مدى الرضا عن الخدمات التعليمية فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

١١ ـ ما مدى الرضا عن الصرف الصحى فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

١٢ ـ ما مدى الرضا عن مياه الشرب فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

١٣ ـ ما مدى الرضا عن خدمة الكهرباء فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

١٤ ـ ما مدى الرضا عن خدمة الغاز الطبيعى فى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

١٥ ـ ما مدى الرضا عن إمكانية الوصول من وإلى القرية؟

أ ـ راض ب ـ راض إلى حد ما ج ـ غير راض

شكرا لحسن تعاونكم

جامعة عين شمس

كلية الآداب
قسم الجرافيا

استمارة استبيان (٢) متغيرات التنمية العمرانية بقرية الدير (بهدف البحث العلمى فقط)

١ ـ ما هى الإمكانات (نقاط القوة) المتاحة فى قرية الدير سواء مستغلة أو غير مستغلة؟

....
....
....
....
....

٢ ـ ما هى المشكلات (نقاط الضعف) التى تعانى منها قرية الدير؟

....
....
....
....
....

٣ ـ ما هى الفرص التى يمكن تنفيذها للنهوض بالقرية؟

....
....
....
....
....

٤ ـ ما هى المعوقات التى تهدد النهوض بالقرية؟

....
....
....
....
....

شكرا لحسن تعاونكم

جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم الجرافيا

استمارة استبيان (٣) عن التنمية العمرانية بقرية الدير (بهدف البحث العلمي فقط)

م	العنصر	درجة الأهمية			
		مهم جدا	مهم	مهم إلى حد ما	غير مهم
أولا: نقاط القوة					
1	موقع قرية الدير				
2	خصوبة التربة				
3	إنتاج وتصدير محصول الفراولة				
4	قوة العمل				
5	الحصول على الطاقة				
6	توافر مياه الشرب والصرف الصحى				
7	توافر الناحية الأمنية				
8	توافر السكن				
ثانيا: نقاط الضعف					
1	نقص الخدمات الصحية والتعليمية				
2	تدهور شبكة الطرق				
3	تدنى متوسط الدخل				
4	زيادة معدل الـتزاحم				
5	الخطة العشوائية لسكن القرية				
6	نقص المشاريع التنموية				
7	النمو العمرانى على الأرض الزراعية				
ثالثا: الفرص					
1	تصنيع الفراولة				
2	مشاركة السكان				
3	عقد دورات تدريبية				
4	مشاركة القطاعين العام والخاص				
5	النمو العمرانى الرأسى				
6	استخدام وقود البيوجاز				
7	تمويل المشاريع الصغيرة				
8	استغلال الطاقة الشمسة				
رابعا: التهديدات					
1	تقلص مساحة الأرض الزراعية				
2	المبانى القديمة				
3	انعدام الرؤية المستقبلية				
4	الإدارة الضعيفة				
5	الخطة العشوائية للقرية				
6	المنافسة				
7	زيادة عدد الإناث				

شكرا لحسن تعاونكم

أولاً: قائمة المراجع العربية:

١ - احمد حسين علاوي غزاي الكرعاوي: (٢٠١٩) استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية، (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة) ،كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة، مجلة المخطط والتنمية، العدد ,٣

٢ – احمد سامر الدعبوسي: (٢٠١٠) التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

٣ - أحمد صابر عبدالغنى. (٢٠٢٢) مركز طوخ (محافظة القليوبية) دراسة فى الجغرافية الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٤ – أسعد على سليمان أبو غزالة. (٢٠١٠) "الأسس و المعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسى وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة". Al-Azhar University Engineering Journal, JAUES ,Vol. 5, No. 6, Dec.

٥ - اسكندر نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية، كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والآليات قضايا نظرية وبحوث ميدانية، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، بدون تاريخ.

٦ - الشواورة ,على سالم احميدان,(٢٠١٤) عدالة التنمية بين الريف والحر , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان, ط١.

٧ - أنور مهدي صالح: (٢٠٠٤)"العالم الثالث بين التنمية والتخلف "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العـدد(٦٧).

٨ – بن غضبان فؤاد (٢٠١٥)، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان.

٩ – حسن عبد القادر صالح .(٢٠٠٢م) التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية ، دار وائل للنشر ، عمان.

١٠ - حسين عليوي ناصر الزيادي:(٢٠١٠)، بعض مؤشرات التنمية الصحية في العراق(دراسة في جغرافية التنمية باستخدام GIS)، مجلة جامعة ذي قار العلمية، العدد ٦، المجلد٢.

١١ - حسين عليوي ناصر الزيادي(٢٠١٣م) الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ذي قار/ كلية الآداب، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد/١٢، حزيران.

١٢ - حمدى طه إبراهيم دويب: (٢٠١٠) " تحليل خرائط الأنشطة الاقتصادية فى مركز طوخ – قليوبية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بنها.

١٣ – دوجلاس موسشيا (٢٠٠٠)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية.

١٤ – رفيق محمود الدياسطي: (٢٠٠٦)، إقليم بحيرة البرلس دراسة في جغرافية التننمة البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (٣١٠).

١٥ ـ ساره السيد عبد الحميد معوض،٢٠٢٢م "التنمية العمرانية في قري الوحدات المحلية بمحافظة المنوفية" دراسة في جغرافية العمران، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد، ماجستير، جامعة القاهرة.
١٦ ـ صالح بن علي الهذول٢٠٠٣، "النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١٠٩)، الكويت، ٢٠٠٣.
١٧ ـ صفوح الأخرس: (١٩٨٠)، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
١٨ ـ طارق المصري، ٢٠١٥م" تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي" حالة دراسية(ريف محافظة حلب)، ماجستير، الجمهورية العربية السورية، جامعة حلب، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة.
١٩ ـ طارق محمود يسري وآخرون، ٢٠١٢م "سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة" ضمن مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمرانى والإقليمى، جامعة القاهرة،.
٢٠ ـ عباس فاضل السعدي(١٩٨٠) " التحليل الجغرافي لمشكلة الأمن الغذائي العربي "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (١١).
٢١ ـ علاء الدين عبدالخالق: (٢٠١٠) بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمعة – السعودية، سلسلة بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
٢٢ ـ فاروق عباس حيدر: (٢٠١١)، تخطيط المدن والقرى ، منشاة المعارف ، ط٢,
٢٣ ـ فوزى بودقة (٢٠٠٧). نموذج التنمية العمرانية المستدامة بمدينة الجزائر، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، س٣٩، ع٥٠، القاهرة.
٢٤ ـ ماجد متولى وآخرون،٢٠٠٥م "استراتيجية التنمية العمرانية للقرية المصرية" دراسة حالة تخطيط وتنمية قرية "شبلنجة" ـ مركز بنها ـ محافظة القليوبية، المؤتمر الخامس لتنمية الريف المصرى، كلية الهندسة، شبين الكوم، مركز تنمية الريف،
٢٥ ـ محمد رمزى: (١٩٩٤) القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص.ص ٤٢،٤٣,
٢٦ ـ محمد عبدالقادر وآخرون، ٢٠٠٧م "دور الدولة فى التنمية العمرانية للقرية المصرية" المؤتمر السادس لتنمية الريف المصرى، كلية الهندسة، شبيت الكوم، مركز تنمية الريف.
٢٧ ـ محمد فتحى صقر: (١٩٨٧)، إستراتيجية التنمية العمرانية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، المجلة الإجتماعية القومية، المجلد ٢٤.
٢٨ ـ محمود فؤاد محمود (٢٠١٥)"نحو صياغة منظومة توطين الخدمات العامة فى المدن المصرية"، Journal of Urban Research, Vol. 17, July
٢٩ ـ منال محمد نمر قشوع، ٢٠٠٩م" استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية" حالة دراسية منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم" ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
٣٠ ـ الأمم المتحدة٢٠٠٤، تقرير التنمية البشرية لعام.

ثانيا": قائمة المراجع الأجنبية:

1)Adamowicz, M. (2021). The Potential for Innovative and Smart Rural Development in the Peripheral Regions of Eastern Poland. Agriculture, Vol. 11 No. 3, 188

2)Carlo Maria Rossotto, Mona Farid Badran,(2019) What are the Policy Challenges for a Digital Economy in the Arab Region? Role of Data, Broadband and Digital Platforms",POLICY IN PRACTICE, Dubai policy review, shorturl.at/isDWY ,last visited 10/6/2019

3)Chanak, P., and Banerjee, I. (2021). "Internet-of-Things-Enabled SmartVillage Overview", IEEE Consumer Electronics Magazine, Vol. 10 No. 3.

4)Dobrota, L.M., Simescu, L.M., and Turek-Rahoveanu, M.M. (2020). "Sustainability of rural areas through innovative actions". Economic Engineering in Agriculture andRural Development, Vol. 20 No. 2.

5)E V Shcherbina, E V Gorbenkova (2020) "Cluster Approach in Rural Settlement Development" IOP Conference Series: Materials, Science and Engineering 753 .

6(Government Of Ireland,2005) , Experience in sustainable housing planning, Guidelines for planning authorities in Ireland, Government Publications Sale Office.

7)Hai Xiao , Lingling Cao and Yu Wang(2019) "Suitability Evaluation of Rural Human Settlements in Pengxi County Based on GIS" IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science ,376

8)Lia Hasmita, Cipta Estri Sekarrini, and Khoirun Najmi Septiana, (2020) Study of Environmental Carrying Capacity for Settlement Development in Ranah Batahan District, Pasaman Barat Regency, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 412 ,012002

9)Mengqiu Lu,Luyao Wei, Dazhuan Ge*, Dongqi Sun, Zhengfang Zhang, Yuqi Luc.(2020), Spatial optimization of rural settlements based on the perspective of appropriateness–domination: A case of Xinyi City, Habitat International 98 ,102148

10)P Wu and Y Lin, (2021) smart model of the rural village planning, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 1113, 012012

11)Reza Shabanzadeh Namini, Mirella Loda & Abolfazl Meshkini (2021)" SWOT Analysis and Developing Strategies for the Realisation

of Urban Livability in Tehran" International Journal Of Urban Sustainable Development, , Vol. 13, No. 1.
12)Tao Wang, Mingming An, Shuibao Huang, Lu Xiong4 and Jinling Li,Analysis (2020) of Sustainable Development of Chinese Villages—Take the Design of XiangFeng Pastoral Complex in Guangzhou as an Example IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 546 ,032001
13)Tianxiang Long, Cem Işık, Jiale Yan, Qikang Zhong,* (2024) Promoting the sustainable development of traditional villages: Exploring the comprehensive assessment, spatial and temporal evolution, and internal and external impacts of traditional village human settlements in hunan province, Heliyon 10 e32439.
14)Zavratnik, V., Kos, A., and Stojmenova Duh, E. (2018). "Smart villages: Comprehensive Review of Initiatives and Practices", Sustainability, Vol. 10 No. 7, 2559
15)Yali Chen, Liping Huang,and Qi Lu, (2017). Sustainability-based Study on the Development of Human Settlement in Traditional Villages, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 250 012041

Sustainable Settlement Development of Al-Deir Village Toukh Adminisrative - Qalyubia Governorate From a Geographical Perspective - Using G I S

Abstract

Despite the doubling of the world's rural population, which reached 3.7 billion people in 2022, rural areas represented by the rural village have not received their share of development compared to the city, especially sustainable Settlement development in its comprehensive sense, which takes into account the Settlement environment, including residential blocks, service facilities and infrastructure.

The village of Al-Deir, affiliated to the Toukh Adminisrative in Qalyubia Governorate, was chosen as a model for the Egyptian rural village as one of the villages distinguished by its location and wide fame for strawberry cultivation, as its potential was addressed by identifying land uses and the Settlement, population, service and economic reality in order to advance the Settlement environment of the village to identify the most important challenges that hinder Settlement development in it.

The study relied on several sources of data, including field studies and personal interviews with different categories of the population, especially those with experience in this field, as well as employees of the local Adminisration in the village, leaders of the Toukh Town Council, in addition to questionnaire forms.

Some approaches and methods were applied to achieve the study objectives, such as the descriptive, analytical and inferential approaches, and methods represented in the application of some development indicators, using the SWOT model, to identify the strengths, weaknesses, opportunities and threats of the study area. In addition to applying some statistical transactions and modern techniques (GIS) including the spatial analysis tools Arc Toolbox provided by the Arc GIS program.

The research reached some results and recommendations through the indicators, the content of which was that the weaknesses of the village of Al-Deir overwhelm its strengths, in addition to the superiority of opportunity factors over threat factors, which means that weaknesses are met with opportunities, so opportunities can be maximized and combined with weaknesses and exploited to dwarf weaknesses and transform them into strengths, through the strategies followed by the research in achieving its objectives.

Keywords: Sustainable Settlement development - rural development - service facilities - quality of life - infrastructure - rural village.